مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٦٨

الخميس، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر/السيدة غيغين	فرنسا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد ثامبرانا
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2017/840)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2017/840)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من الأرجنتين، البرازيل، بيرو، شيلي، جامايكا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كولومبيا، المكسيك وهايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ساندرا أونوري بريتويت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد جواو بيدرو فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/840، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أونوري بريتويت.

السيدة أونوري بريتويت (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر فرنسا،بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على عقد هذه الجلسة اليوم بشأن الحالة في هايتي،

أود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأرحب بحضور الممثل الدائم لجمهورية هايتي.

(تكلمت بالإنكليزية)

أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على دعمهم الثابت لعملية تحقيق الاستقرار في هايتي وعمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي منذ إنشاء البعثة بموجب القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، الذي تم اتخاذه في نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

عندما أنشئت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، كانت هايتي تعيش حالة عميقة من عدم الاستقرار والعنف السياسي واسع النطاق، وكان يسودها مناخ من انعدام القانون والإفلات من العقاب يؤثر على الحياة اليومية لملايين الهايتيين. وكانت سلطة الدولة ضعيفة وتنحصر في أجزاء من العاصمة بور – أو – برنس، وكانت فروع السلطة الثلاثة إما معطلة أو غير موجودة، وكانت الشرطة الوطنية مثقلة بالتهديدات المتعددة للنظام العام وسيادة القانون.

اليوم، وبعد انقضاء ١٣ عاما ونصف العام، وعشية إغلاق البعثة والانتقال إلى بعثة حفظ سلام أصغر، هي بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، فإن المشهد العام في هايتي مختلف جدا، على الرغم من التحديات العديدة التي لا تزال تواجه البلد. فشعب هايتي يتمتع بدرجة كبيرة من الأمن وقدر أكبر من الاستقرار؛ وقد تقلص العنف السياسي كثيرا؛ ولم تعد العصابات المسلحة تسيطر على السكان، وذلك أيضا بفضل عمل الشرطة الوطنية، الذي أصبح قوامها الآن ٠٠٠ ١٤ فرد، والتي نمت بشكل كبير من حيث العدد والقدرات. وجميع فروع السلطة الثلاثة تمارس مهامها، حيث عادت السلطتان التنفيذية والتشريعية إلى مزاولة عملهما على أكمل وجه، في حين أن المجلس الأعلى للقضاء، الذي أنشئ لأول مرة في عام ٢٠١٢، ما زال بحاجة إلى إصلاحات

طويلة الأجل ليُتاح له المجال للاضطلاع بدوره كاملا بوصفه القيِّم على نظام قضائي مستقل ومحايد.

وهذه المؤسسات الديمقراطية يُكمّل عملها مسؤولون تم انتخابهم بشكل مباشر ويزاولون عملهم الآن على جميع مستويات الحكم، للمرة الأولى خلال ١٠ سنوات، مما يدل على إحراز تقدم حقيقي في تنفيذ نظام الحكم الدستوري. ويأتي في قلب هذه الإنجازات تهيئة الظروف السياسية المستقرة، التي من دونها ما كان ليتحقق أي من الإنجازات السالفة الذكر.

وما من شك في أن تلك الإنجازات، وغيرها الكثير مما لم أشر إليه، وإن كانت هامة، ليست سوى خطوات أولية. وسيتعين بذل جهود دؤوبة ليس من جانب السلطات الهايتية فحسب، وإنما من جانب جميع الجهات الفاعلة في هايتي أيضا لتوطيد هذه المكاسب وضمان استمرار الاستقرار السياسي وتعزيز أداء المؤسسات الديمقراطية والحفاظ عليه ومواصلة تحسين خدماتها لما فيه مصلحة شعب هايتي، وذلك بدعم مستمر من أصدقاء هايتي وشركائها الدوليين.

وإزاء هذه الخلفية، يشجعني الاتجاه العام الذي اعتمدته الإدارة الحالية. فقد أكد الرئيس جوفينيل موييز من جديد عزمه على تحويل الدولة وتحديثها من أجل خدمة الشعب على نحو أفضل، واتخذ الخطوات الأولية اللازمة لتحويل هذا الهدف الرئيسي إلى منجزات، ولا سيما من خلال إطلاق وتوسيع البرنامج الإنمائي الحكومي الرئيسي، ”قافلة التغيير“، الذي يهدف إلى تعزيز إنجازات الدولة وتنشيط الاقتصاد من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الأحوال المعيشية، لا سيما في المناطق الريفية. ومن نفس المنطلق، شرع الرئيس، منذ تنصيبه، في اتخاذ خطوات نحو التقشف المالي وندد بالفساد وعرض معالم خطة للإصلاح المؤسسي ترمي إلى تعزيز الاستقرار السياسي، وحدد في الوقت نفسه أفكارا لإجراء حوار على الصعيد الوطني بشأن مستقبل هايتي.

بيد أن الغالبية العظمى من السكان، ولا سيما في المناطق الحضرية الفقيرة، لم تلمس بعد تحسينات فورية ولا تزال الحالة السياسية هشة. وبعد مرور أكثر من ثمانية أشهر على الفترة الرئاسية، عادت إلى السطح بعض الانقسامات بين السلطة التنفيذية وبعض قطاعات المعارضة السياسية وذلك بفعل ميزانية الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ التي هي محل خلاف واسع وتَعَطُّل الانتخابات غير المباشرة والخلافات بشأن إعادة إنشاء القوات المسلحة، إلى جانب أوجه الضعف المعروفة في مؤسسات الدولة، فضلا عن عدم حدوث تحسن كبير في الظروف المعيشية الصعبة للكثير من السكان.

وتشكل خطة الإصلاح التي قدمتها الحكومة وعلاقاتها التعاونية المتواصلة مع السلطة التشريعية، وهي أمر ضروري لاعتماد حزمة من التشريعات الرئيسية، إشارات واعدة على إحراز مزيد من التقدم. غير أنه في ظلّ مناخ تخيم عليه مظالم اقتصادية واسعة النطاق وعلاقات متوترة بين السلطة التنفيذية والمعارضة السياسية، فإن الحفاظ على الاستقرار في المدى الطويل قد يتوقف على قدرة الإدارة والتزامها بالتحرك بسرعة أكبر في اتخاذ إجراءات ملموسة وتنفيذ الإصلاحات الموعودة على أساس الحوار مع مختلف قطاعات المجتمع، في إطار رؤية وطنية موحدة.

في هذا السياق، وبغية توطيد الاستقرار السياسي، فإن من الضروري اتخاذ خطوات ملموسة بوتيرة ثابتة نحو عملية إصلاح مؤسسي واسعة النطاق. ويجب أن تهدف عملية الإصلاح هذه إلى تعزيز الهياكل الديمقراطية في البلد، وينبغي أن تستند إلى حوار يضيف أصوات القطاعات الوطنية الأخرى، بما في ذلك الأحزاب السياسية الموالية للحكومة والمعارضة على السواء. ولكن هذه الأصوات تحتاج أيضا إلى أن تكون منفتحة على توافق الآراء السياسي، وهو أمر حيوي بالنسبة لأي عملية الإصلاح.

وإنني على يقين من أنه لا يزال بوسع البلد الاستفادة بشكل كامل من الفرصة الحالية التي أوجدتها جهود تحقيق الاستقرار خلال العقد الماضي، بما في ذلك الدعم المقدم من خلال بعثة الأمم المتحدة والعملية الانتخابية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ التي توشك على الاكتمال. غير أنه من الأهمية القصوى بمكان معالجة الانقسامات التي عاودت الظهور للحيلولة دون أي انتكاس إلى حالة عدم الاستقرار السياسي. وتتمثل المهمة الأكثر إلحاحا التي تواجه هايتي اليوم في كفالة تهيئة الظروف اللازمة لاستمرار الاستقرار، وبالتالي تمكين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأجل الطويل. وسيكون من الصعب الوفاء بهذه الشروط في غياب سيادة القانون وحقوق الإنسان لجميع مواطني هايتي؛ ومن دون سلطة قضائية عاملة ومستقلة تماما ودون شرطة وطنية هايتية غير مسيسة؛ ومن دون الإدارة المستقلة للمؤسسات الأخرى المنصوص عليها في الدستور، بما في ذلك المجلس الدستوري والمجلس الانتخابي الدائم والمجالس المنشأة عن طريق انتخابات غير مباشرة، والتي يمكن أن يستفيد منها جميع الهايتيين.

ستباشر بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي أعمالها بعد أربعة أيام، وهي تقف على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدور فعال، جنبا إلى جنب مع فريق الأمم المتحدة القطري، في دعم توطيد الاستقرار في البلد، بما في ذلك من خلال دعم تنفيذ الإصلاحات المؤسسية لتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان وتحسين الحوكمة. وإنني على ثقة بأن شعب هايتي وحكومتها سيتعاونان ويقيمان شراكة مع بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة خلال العامين القادمين، كما كان الحال مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار. والاعتماد حسن التوقيت لإطار قانوني ينظم مركز بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة سيمثل خطوة هامة في هذا الصدد. والدعم المنسق الذي يمكن أن توفره وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، جنبا إلى جنب مع المبعوث الخاص إلى هايتي، الذي عينه الأمين العام في ٢٠ حزيران/يونيه لمساعدة هايتي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في مجال الصحة، وكذلك في مجالي المياه والصرف الصحي، للقضاء على عدوى الكوليرا، سيشكل أيضا عنصرا رئيسيا في دعم البلد على مساره نحو تحقيق التنمية المستدامة. وستواصل الأمم المتحدة بذل كل ما في وسعها لمساعدة الحكومة في التخفيف من المعاناة التي يسببها وباء الكوليرا.

بما أن هذه هي الجلسة الأخيرة لي بصفتي الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، أود أن أشكر الأمين العام على الثقة التي أولاني إياها ومجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء والشركاء الدوليين، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ومجموعة الأصدقاء والسلك الدبلوماسي والفريق الأساسي المعني بهايتي، على التوجيه والدعم اللذين قدموهما طوال فترة ولايتي وولاية من سبقوني في المنصب.

إن الإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة في هايتي ما كانت لتتحقق لولا زملائي في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار وفريق الأمم المتحدة القطري. وأنا مدينة لهم كثيرا وأشكرهم على تفانيهم في العمل في هايتي، وعلى التزامهم الحقيقي ومشورتهم السديدة.

ومن دواعي الشرف العمل تحت راية الأمم المتحدة، ودعم هايتي وشعبها في تهيئة الظروف التي سمحت للمجلس في نهاية المطاف بأن يتخذ قراراً بإغلاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وبالانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

(تكلمت بالفرنسية)

وأتقدم بخالص الشكر إلى هايتي شعباً وحكومة على التعاون والثقة المستمرَين. وكان من دواعي الشرف أنني دعمت هذا

البلد الجميل وجميع سكانه في عملية توطيد السلام والديمقراطية برمتها.

(تكلمت بالإنكليزية)

واستشرافاً للمستقبل، لا يساورني شك في أنه، بقيادة السلطات الهايتية وبهدي من تطلعات الشعب الهايتي لتحقيق الاستقرار السياسي، وسيادة القانون والازدهار، فإن الشراكة المستمرة بين هايتي والمجتمع الدولي والأمم المتحدة سوف تساهم في استدامة التقدم المحرز خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية من عملية الاستقرار وإرساء الديمقراطية في هايتي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة ساندرا أونوري بريتويت على إحاطتها الإعلامية، وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا لها تجاه التزامها المثالي ونوعية العمل الجيد الذي قامت به هي وكامل فريقها خدمةً لتحقيق السلام والاستقرار في هايتي.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب بالسفير ريجيس وبالممثلة الخاصة أونوري في المجلس اليوم.

في نيسان/أبريل الماضي، صوّت مجلس الأمن بالإجماع لصالح سحب المكون العسكري لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وكانت البعثة قد انتشرت منذ عام ٢٠٠٤، وجاء ذلك التصويت اعترافاً بالتقدم الذي أحرزته هايتي نحو تحقيق الاستقرار والعودة إلى النظام الديمقراطي. وهذا الأسبوع يشكل نقطة تحول. إن بعثة الأمم المتحدة في طريقها إلى الزوال. وفي غضون بضعة أيام، ستُطلق بعثة جديدة للأمم المتحدة، ألا وهي بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (بعثة دعم العدالة). وهذه البعثة الجديدة سوف تكرس جهودها للأمور التي تشتد الحاجة إليها – دعم سيادة القانون، والإسهام في مواصلة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية، وحماية حقوق الإنسان.

نحن نعتقد أن هذه المرحلة الانتقالية تشكل مثالاً قوياً على كيفية تغيّر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وعلى وجوب تغيّرها مع تطور الحالة السياسية. وهذه البعثة الجديدة تجسّد نجاح المبادئ الأساسية التي وضعناها كجزء من استعراضنا لحفظ السلام، بما في ذلك التأكد من أنه ثمة اتساق في المهام الصادر بها تكليف والمفهوم الشامل للبعثة مع الحقائق السياسية على أرض الواقع. ونعتقد أن قوام البعثة الجديدة، بمن فيهم أفراد الشرطة التابعون لوحدات الشرطة المشكّلة، وفرادى ضباط الشرطة، وموظفو شؤون السجون، فضلا عن الخبراء المدنيين في مجال سيادة القانون وحقوق الإنسان، والشؤون السياسية، والشؤون الجنسانية، والسلوك والانضباط، وغير ذلك من المجالات الرئيسية، سيساهم إلى حد كبير في أولويات قطاع العدالة التي عمل المجتمع الدولي وحكومة هايتي على تحديدها. وإن عامل التوجيه وتقديم المشورة من جانب الأمم المتحدة للشرطة الوطنية الهايتية كان وسيظل عاملاً رئيسياً في قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على كفالة النظام العام وتوفير الأمن للشعب الهايتي. وتركيز البعثة الجديدة على معالجة الاحتجاز الذي يسبق المحاكمة وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالإصلاحيات سيتصف بالأهمية أيضاً.

وعندما تحرز عمليات حفظ السلام النجاح، نرى أن البلدان تنمّي قدراتها الذاتية على حماية مواطنيها، ونرى أن البلدان تعيد إرساء العمليات السياسية المحلية. ولقد ساهمت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في إحراز هذين الهدفين كليهما في هايتي، ولذلك نحيّي الممثلة الخاصة ساندرا أونوري على قيادتها وعلى عملها في بورت – أو – برانس منذ عام ٢٠١٣. ونحن نعلم أن الممثل الخاص المقبل للأمين العام سوف يكون على القدر نفسه من الالتزام بالعمل الوثيق مع هايتي حكومة وشعباً، من أجل تحقيق الولاية الهامة للبعثة الخلف ألا وهي بعثة الأمم

المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. كما أود أن أتوقف لحظة للتنويه بالبلدان المساهمة بقوات وشرطة، وبالتزام آلاف الرجال والنساء بالعمل في بعثة الأمم المتحدة على مرّ السنين.

أخيراً، إن الدعم الذي وفّرته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لحكومة هايتي وشعبها قد أدّى إلى تعزيز، وفي بعض الحالات، إلى إنشاء مؤسسات الدولة، التي تُعدّ أساسية لكفالة سير العمليات السياسية والدستورية في البلد. وخطة هايتي في المجالات الأمنية والسياسية والإنمائية لا يمكن صوغها إلاّ على أيدي الهايتيين أنفسهم. لذلك، من الأهمية بمكان أن تغتنم هايتي هذه الفرصة للنهوض بالحوار حول التدابير والإصلاحات الإضافية المطلوبة من أجل توطيد المكاسب التي تحققت في مجالي الأمن والاستقرار خلال السنوات القليلة الماضية، بغية تعزيز المؤسسات الهايتية حتى تتمكن من تلبية احتياجات الشعب الهايتي.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على شراكتها الوثيقة مع الحكومة الهايتية والشعب الهايتي، في سبيل كفالة استمرار الاستقرار والتنمية الديمقراطية والازدهار في البلد مستقبلاً.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، على إحاطتها الإعلامية، وعلى التزامها كل هذه السنين بصفتها رئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. لقد كان ذلك أحد العوامل الرئيسية لنجاح البعثة، وينبغي لنا التنويه به. كما أود أن أرحب بالممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة.

تؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

لقد اتخذ مجلس الأمن قراراً بالانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وهي بعثة تقوم على تلبية احتياجات هايتي – تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية، وتحقيق العدالة وسيادة القانون، وتوطيد حقوق الإنسان والدفاع عنها. وهذا القرار الذي اتخذه المجلس يأتي انعكاساً للتغيرات التاريخية التي حصلت في هايتي مع إعادة إرساء النظام الدستوري، وتنشيط الجمعية الوطنية، وثقة المجلس ببرنامج الحكومة الجديد. وهذا التقدم يمهّد السبيل أمام توطيد الديمقراطية المستقرة بحيث يمكنها التصدي للتحديات الكبرى التي يواجهها البلد. ونحث هايتي على عدم تفويت هذه الفرصة السانحة لإجراء الإصلاحات اللازمة بغية تحديد مستقبلها بنفسها.

إن ما نحن بحاجة إليه الآن هو وضع رؤية لجهد مشترك وتنفيذها، رؤية تستند إلى العدالة المنصفة للجميع التي يمكن الوصول إليها، ونظام انتخابي عملي، وسيادة القانون بشكل راسخ، مما يكفل للجميع التمتع بحقوقهم الأساسية، وإمكانية الوصول العادل إلى التنمية. ونحث السلطات على الدخول في حوار وطني شامل مع جميع قطاعات المجتمع الهايتي بغرض استعادة الثقة الكاملة بمؤسسات البلد وإشراكها في عملية الإصلاح. وفي هذا الصدد، يجب كفالة مشاركة المرأة في حياة البلد السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ونشجع الحكومة على اتخاذ تدابير محددة لتطوير دورها وتعزيزه.

وصون الأمن هو شرط أساسي لتنفيذ هذه العملية. والتقدم الهائل الذي حققته الشرطة الوطنية الهايتية بمساعدة بعثة الأمم المتحدة يشكل منطلقاً أساسياً. بيد أن تعزيزه وإضفاء الطابع الاحترافي عليه والموارد اللازمة لذلك أمور يجب أن تُعطى الآن الأولوية العليا. هذه هي الأهداف التي تقع في صميم ولاية بعثة المساعدة التي توفرها الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، ولكن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق السلطات الهايتية. وفي هذا الصدد، إن هايتي في طريقها إلى أن تصبح نموذجاً لعمل المجلس في المستقبل بشأن المسائل المتعلقة بالعمليات الانتقالية

وتحقيق الاستقرار، من خلال تعزيز عناصر حفظ السلام في البعثات وتدريب قوات الشرطة وتنظيمها، بهدف بناء وتعزيز القدرات الوطنية على صون السلام ومنع نشوب الصراعات.

ونؤمن بأن الملكية الوطنية ضرورية لكل جهد يتعلق بتحقيق السلام والاستقرار، وهايتي ليست استثناء. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه من خلال الأدوات التي يوفرها المجلس لها، سوف تتمكن هايتي من التحول تدريجياً صوب انتقال السلطة كاملة إلى السلطات الهايتية. كما يتعين إجراء حوار مفتوح وقيام تعاون وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، ونحث هذه البعثة على أن تعمد، عند تنفيذ ولايتها، إلى استخدام نفوذها السياسي ومساعيها الحميدة إلى أقصى حد ممكن.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تعيين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة في أقرب وقت ممكن.

من المهم جدا أن نضمن انتقالا يتسم بالمسؤولية، نود أن نشدد على الدور الذي ستستمر الأمم المتحدة في القيام به لمساعدة ذلك البلد. ونكرر شكرنا لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لما قدمته من مساهمة حيوية في الحفاظ على القانون والنظام وتدخلها في البلد في أوقات حرجة وملحة على مر السنين.

نقدر الجهود التي تبذلها البعثة في مجال التخطيط المتكامل والجهود التي يبذلها الفريق القُطري، ونشجعها على مواصلة تنفيذ الخطط التي وضعت حتى يتسنى لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي القيام بوظائفها على الصعيد العملي منذ بداية ولايتها. لا بد للأمم المتحدة الموجود في الميدان أن نواصل العمل بطريقة منسقة ومتماسكة بهدف الانتقال من المساعدة الطارئة إلى التنمية الطويلة الأجل في البلد. في الختام، أود أن أكرر التذكير بالتزام إيطاليا تجاه هايتي، وهو التزام يؤكده دعمها لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي، وللمبعوثة الخاصة جوزيت شيران، التي تم تعيينها لتنفيذ استراتيجية جديدة لتحقيق هذه الغاية.

السيد ثامبرانا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري على إحاطتها الإعلامية عن آخر التطورات في جمهورية هايتي، وعن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. كذلك نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا لها على عملها بوصفها رئيسة البعثة، ونشكر جميع أعضاء فريقها. ونشكر أيضا الممثل الدائم لهايتي على حضوره اليوم.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئ البعثة على عملها طيلة فترة ١٣ عاما من انتشارها. الجهود الرامية إلى إرساء أسس الاستقرار الدائم وتحقيق مستقبل أفضل في هايتي، ووضع الأولويات لضمان الانتقال الناجح، وتقييم عملها ليتسنى استعراض التقدم المحرز، الذي يتجلى بوضوح في التقرير الأخير (S/2017/840). ونهنئ أيضا القوات التابعة للبعثة على أدائها. أود أن أشير إلى أن بوليفيا شاركت في هذه البعثة، وقد فعلت ذلك بفضل الطريقة المهنية والمكرسة التي تحلى بها إلى حد كبير أبناء شعب هايتي الذي نفخر بهم.

تؤكد بوليفيا من جديد التزامها بحاضر ومستقبل جمهورية هايتي المشرقين. نعتقد أن ينبغي للمجتمع الدولي أن يوحد صفوفه في العمل معا من أجل دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد، مع الأخذ في الاعتبار التحديات الجديدة التي ستواجه بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في القطاع الأمني وسيادة القانون. ويجب تقديم ذلك الدعم بالتشاور والتنسيق مع الحكومة الهايتية. وفي ذلك الصدد، تؤيد بوليفيا رغبة هايتي في تغيير أساس ولاية البعثة الجديدة للتحول إلى الفصل السادس بدلا من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. كما ينبغي استعراض هذه الولاية في ضوء النتائج والمعلومات التي حصل

عليها المجلس أثناء زيارته الأخيرة إلى هايتي. وينبغي أن يكون ذلك بمثابة مدخلات للبعثة الجديدة لكي يكون أسهل فهمها، وأكثر تحديدا ووضوحا عندما يتم تحديد الولاية، مع الأخذ في الحسبان أنه من المتوقع من البعثة الاضطلاع بعدد من المهام والأهداف الاستراتيجية خلال فترة سنتين.

غير أن هذا التحول ينبغي ألا يكون سببا في تجاهل بعض المسائل الأساسية التي لا تزال من دون حل من قبيل الاستغلال الجنسي، والإيذاء والكوليرا. في ذلك الصدد، نعتقد أن الأمم المتحدة تتحمل بعض المسؤولية عن ضحايا الكوليرا في هايتي، كما كررنا في كل اجتماع للمجلس بشأن الموضوع، وكما ذكرت الممثلة الخاصة في الفقرة ٥٢ من تقريرها. ونرحب بالالتزام بالتصدي لهذه الأزمة من خلال النهج الجديد للأمين العام بشأن مكافحة الكوليرا. ينبغي تعويض ضحايا الكوليرا، حيث أدت إلى وفاة نحو ٩ ٦٠٠ شخص منذ عام ٢٠١٠.

خلال زيارة المجلس إلى هايتي، لمسنا من الناس الذين تكلمنا معهم أنهم يعتبرون هذا موضوعا رئيسيا بالنسبة لهم، بالنظر إلى الضرر الذي ألحقته أزمة الكوليرا بسمعة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في هايتي. ومن الواضح أن قصور المجتمع الدولي بالوفاء بالتزاماته بموجب هذا النهج الجديد، سيؤثر تأثيرا كبيرا على مصداقية وفعالية البعثة الجديدة. ومن المهم لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي العمل على وضع خطة جديدة في هذا السياق.

كما نود التأكيد مجددا على أنه من واجب المجتمع الدولي دعم جمهورية هايتي في بناء نُظم قوية للإمداد بالمياه والصرف الصحي، ونظم للرعاية الصحية، من أجل القضاء على أزمة الكوليرا. ونحض أعضاء مجلس الأمن وجميع أعضاء الأمم المتحدة على دعم النهج الجديد للأمين العام وقرار الجمعية العامة ١٦١/٧١ باء المتخذ في ١٣ تموز/يوليه والذي أنشأ صندوقا استئمانيا لهذا الغرض. نشجع أعضاء مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على توطيد أركان هذا الصندوق.

فيما يتعلق بالاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي، نحيط علما بالتزام الممثلة الخاصة بتقديم الدعم إلى الضحايا عن طريق صندوق استئماني يُفرد لهذا الغرض، وتعيين محامي خاص للدفاع عن هذه الحالات. ونعتقد أنه ينبغي أن تستمر تلك الجهود على أساس مبدأ عدم التسامح إطلاقا إزاء هذه الجرائم، وتنبغي معاقبة مرتكبي الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي. نعرب أيضا عن قلقنا إزاء مشكلة الأطفال الذين من دون آباء نتيجة للاعتداء الجنسي.

فيما يتعلق بالتقدم الذي حققته الحكومة الهايتية في المجال السياسي، نشيد بتعيين ١٤٠عضوا في المجالس البلدية. ونحث الحكومة على تعيين عضو بديل لمنصب أمين المظالم. وينبغي أيضا مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز المؤسسات الهايتية لضمان سيادة القانون ودعم المؤسسات التي تمكن من تحقيق قدر أكبر من التماسك السياسي والاجتماعي الحالي، فضلا عن التغلب على التحديات الاجتماعية – الاقتصادية والإنمائية.

نرحب أيضا بالعمل الذي تقوم به الحكومة الهايتية من أجل إنشاء مجلس انتخابي دائم، ونهيب بالمرشحين لعضوية المجلس الأعلى للقضاء، ونحض الأطراف المعارضة على الانخراط في حوار لمناقشة أفضل الطرق لعمل الأحزاب السياسية، والعمل على وضع خارطة طريق تركّز على الأمن، والعدالة، والطاقة، والتعليم، والصحة والقطاعات الزراعية. وهذا التقدم دليل واضح على التزام الحكومة بالنهج الديمقراطي والاستقرار، كالتقدم المحرز في قافلة التغيير والبرنامج التشريعي المشترك. نشيد أيضا بالتقدم المحرز في قطاع الأمن، على وجه الخصوص، وزيادة قدرات الشرطة الوطنية وتمتين بنيتها التحتية. ونواصل تشجيع الجهود في هذا المجال بغية تحقيق هدف خطة التطوير الاستراتيجي للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١.

في الختام، تقر بوليفيا بالملكية الوطنية والمسؤولية الرئيسية لحكومة وشعب هايتي في جميع جوانب تنمية بلدهما، ونشجّع بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي على التنسيق مع الحكومة في تزويدها بالخبرات اللوجستية والتقنية، وفي الوقت نفسه تحترم سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أونوري، على إحاطتها الإعلامية. بما أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تدنو من نهايتها بعد ١٣ عاما من عملها في هايتي، أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر لكم على خدمتكم المتفانية. وأود أيضا أن أشيد بجميع الذين شاركوا في البعثة وعملها، أي الموظفين المدنيين، والجنود وأفراد الشرطة الذين خدموا في ممن خدموا في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وخاصة من قضى نحبه من الرجال والنساء والبالغ عددهم ١٨٦ شخصا.

إن إرث بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي واضح عندما نقارن الحالة في هايتي اليوم وحالتها في عام ٢٠٠٤. إذ أن درجة العنف أقل عما كانت عليه، والبيئة الأمنية أكثر استقرارا، وأصبحت الشرطة الوطنية الهايتية على درجة أكبر من الفعالية، وظهر قدر أكبر من الثقافة السياسية الديمقراطية التي صاحبت انتقال السلطة.

بالطبع، لا يمكن أن نكون راضين عن أنفسنا. ويجب حماية المكاسب التي تحققت. إن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي تمثل المرحلة الانتقالية المقبلة للأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى هايتي. لا تزال هايتي اليوم بحاجة إلى المساعدة لكي تضمن بأن قوات الشرطة لديها قادرة على العمل لوحدها، وبأنه يتسنى لمؤسسات العدالة العمل بفعالية وتوفير الحماية لحقوق الإنسان وإعطائها الأولوية التي تحتاجها.

بينما نلاحظ أن اتفاق مركز قوات حفظ السلام لم يوقع بعد، نحث الحكومة على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، يسرنا أن الانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي يسير على الطريق الصحيح. ويجب علينا التأكد من أن البعثة لديها إمكانية الحصول على أنسب الأفراد وأفضل المعدات، وهذا لا بد من أن يرتكز على قيادة على درجة عالية من التدريب، وماهرة، وقوية، مع مساءلة واضحة عن الأداء الضعيف وسوء السلوك.

وإذا أريد للأمم المتحدة أن تزيد إلى أقصى حد آثار الدعم الذي تقدمه إلى هايتي، فإن على بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي أن تعمل بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، الذي يضطلع بدور بالغ الأهمية في الحفاظ على السلام. فعلى سبيل المثال، سيكون فريق الأمم المتحدة القطري، من خلال دعمه لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، قادرا على صب تركيز إنمائي طويل الأجل على التحديات الرئيسية التي تواجه هايتي في حاليا. وستكون هناك حاجة إلى التخطيط المشترك والتحليل وعمليات مسح القدرات من اليوم الأول بحيث يتم تسليم المسؤوليات بالتتابع قبل وقت طويل من إغلاق بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وفي الواقع، فإن هايتي ليست بحاجة إلى عملية لحفظ السلام إلى أجل غير مسمى. وتمثل استراتيجية الانسحاب المزمعة لتوجيه عملية انتقال مدتها سنتان من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي إلى فريق الأمم المتحدة القطري وأيضا، من الأهمية البالغة، إلى مؤسسات هايتي الوطنية بالذات فرصة للأمم المتحدة لتشكل سوابق لبعثات حفظ السلام في جميع أرجاء العالم.

ونشعر بالأسف لأن الأعمال الجيدة التي أنجزتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي شوهت بشبح الكوليرا والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وهنا أيضا، هناك دروس يتعين الاستفادة منها. فقد ساعد النهج الجديد للتصدي

للكوليرا على وضع هايتي على طريق القضاء على المرض، ولكن هذا حصل بعد مدة طويلة للغاية من وقوع الضرر. أما بالنسبة للاستغلال الجنسي على أيدي حفظة السلام، فإن تجربة هايتي المأساوية تبين لماذا لا يمكننا أن نتغاضى عن أي نكوص عن التزاماتنا التي قطعت خلال القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦).

وهناك الكثير مما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة على نحو أفضل. ولكن الضامن الأهم الوحيد للتقدم المحرز في هايتي يكمن في قيادتها بالذات. إن مسؤولية سد الفجوة التي خلفتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لا تقع بالدرجة الأولى على عاتق بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، بل تقع مسؤولية الشروع عن سدها على عاتق حكومة هايتي وسياسييها ومؤسساتها. فعلى سبيل المثال، لا يمكن تحقيق الأمن ما لم تحم الحكومة استقلال شرطة هايتي وتمنحها الموارد التي تحتاج إليها بدلا من تحويل الأموال نحو إنشاء قوات مسلحة جديدة. ولا يمكن تحقيق العدالة ريثما يقر البرلمانيون التشريعات البالغة الأهمية لتمكين السلطة القضائية. ولا يمكن حماية حقوق الإنسان بدون بناء المؤسسات السليمة داخل الدولة، وستظل إعلانات إحراز التقدم جوفاء إلى أن نرى تمكين المزيد من النساء بوصفهن قائدات سياسيات وأن يصبح عدد أقل منهن ضحايا للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

في الختام، نحن اليوم جميعا نشهد هايتي وهي تبلغ منعطفا هاما. فقد بدأت تتلاشى أيام العنف وعدم الاستقرار. والشكر مقدم في نهاية المطاف إلى شعب هايتي. فهو بلا شك أبدى قدرة متميزة على الصمود. ولكن الجهود الشجاعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي اضطلعت بدورها أيضا. إننا نحيي النجاحات التي حققتها البعثة ونتطلع إلى استمرار تقديم الأمم المتحدة للمساعدة إلى شعب هايتي.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2017/840) والممثلة الخاصة، السيدة ساندرا أونوري، على إحاطتها الإعلامية.

وتؤيد أوروغواي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبيرو بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.

وبما أنه لا تفصلنا سوى ثلاثة أيام عن إغلاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، أود أن أشكر جميع من شاركوا في البعثة بطريقة أو أخرى. إن الرجال والنساء من مختلف الجنسيات والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، فضلا عن المدنيين ظلوا جميعا منذ عام ٢٠٠٤ يخدمون القضية نفسها: ألا وهي قضية تحقيق السلام والاستقرار لشعب هايتي. وفعل العديد منهم هذا مخاطرين بحياتهم بالذات. ونحن نتذكرهم جميعا بدون استثناء ونزجي لهم تحية صادقة. إننا نشير إليهم بانتظام – من الممثل الخاص للأمين العام السيد هادي العنابي إلى نائب الممثل الرئيسي لويس كارلوس دا كوستا والعشرات من أعضاء البعثة الآخرين – ولكن نادرا ما نذكر أسماؤهم.

واليوم، أود أن أذكر بالاسم مواطني أوروغواي الثمانية الذين جادوا بأرواحهم أثناء الخدمة في هايتي وهم: العريف لياندرو أكوستا، النقيب في القوات الجوية خوسيه إينياسيو لاروسا، الملازم أول سانتياغو هيرناندس، مهندسو الطيران خوسيه باستور، إنريكي مونتييل، نستور موراليس، غيغي ميدينا، والعقيد غونزالو مارتينير.

وأود أيضا أن أعرب عن خالص شكري للسيدة أونوري على قيادتها بصفتها رئيسة البعثة وعلى بيانها المتميز وجهودهما الدؤوبة من أجل تحقيق الاستقرار في هايتي، وأود أن أقدم الشكر إلى جميع من سبقوها في شغل ذلك المنصب.

ويتيح لنا إغلاق بعثة الأمم المتحدة الفرصة للتفكير في الطريقة التي كانت تدار بها البعثة. وكما هو الحال في جميع

المساعي الإنسانية، فقد كانت هناك إيجابيات وسلبيات. وفي الأعوام الـ ١٣ منذ عام ٢٠٠٤، ساعدت البعثة على كفالة تهيئة الظروف اللازمة لتمكين هايتي من العودة إلى الديمقراطية؛ وعالجت الحالات الإنسانية الصعبة الناجمة عن الكوارث الطبيعية؛ وعملت مع الحكومة على تعزيز مؤسساتها؛ وساعدت على إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيزها وعلى استعادة سيادة القانون والمحافظة عليها، بما في ذلك من خلال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وشاركت أوروغواي في هذه الجهود من البداية، في عام ٢٠٠٤، وحتى ١٥ نيسان/أبريل، التاريخ الذي أوقفت فيه قواتها عملياتهما.

واليوم يمكننا أن نرى نتائج هذا المسعى المشترك، إذ تترك البعثة البلد في وضع أفضل بكثير مما كان عليه حينما وصلت البعثة. ولذلك يمكننا القول إن كشف الحساب إيجابي وإن شعب هايتي وحكومتها استفادا من وجود بعثة الأمم المتحدة خلال هذه الأعوام الـ ١٣.

ومع ذلك، كنا نود لو كانت الحالة الراهنة في البلد أكثر مدعاة للتشجيع. وبالرغم من الجهود التي بذلتها السلطات الهايتية لتوطيد الديمقراطية والاستقرار في البلد؛ وبالرغم من التزام الرئيس جوفينيل موييز بإحراز تقدم في المجالات ذات الأولوية، على النحو المبين في مبادرته ”قافلة التغيير“؛ وبالرغم من التقدم المحرز في زيادة قدرات الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز كفاءتها المهنية، لا يزال هناك عدد من المجالات المثيرة للقلق.

إن الحالة الاجتماعية – الاقتصادية في البلد لا تزال هشة، ولا يزال السكان معرضين للخطر. والتقدم المحرز في مجالي سيادة القانون وحقوق الإنسان بطيئ للغاية. وفي المجال القضائي، ظل التقدم المحرز محدودا. ولا نزال نشهد الاحتجاز التحفظي الطويل الأجل، والسجون مكتظة. ومستوى الحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة أبعد عن أن كونه مرضيا. إن مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٦ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية يضع هايتي في المرتبة ١٥٩ من أصل البلدان الـ ١٧٦ الواردة في القائمة.

وبالرغم من التقدم الذي أُحرز في مكافحة وباء الكوليرا، فإن الوفيات المتصلة بالكوليرا مستمرة، والنسبة المئوية للسكان الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي لا تزال منخفضة للغاية.

ونشاطر القلق الذي تشعر به قطاعات المجتمع الهايتي المختلفة – البرلمانيون وزعماء الأحزاب السياسية والمدافعون عن حقوق الإنسان والخبراء في مجال الأمن – حيال عملية إعادة تعبئة القوات المسلحة الهايتية. ونعتقد أن على هايتي أن تركز كل جهودها ومواردها على تنمية المجالات ذات الأولوية وعلى المبادرات التي ستحقق منافع مباشرة للسكان الهايتيين وتعزز الهيكل المؤسسي للبلد.

ولا يمكننا أن نتجاهل النفقات التي تنطوي عليها عودة القوات المسلحة من حيث الاستثمار والتكاليف التشغيلية، في وقت يواجه البلد بالعديد من الاحتياجات الملحة ويبدو فيه خطر العدوان الخارجي منخفضا.

ونرى أنه ينبغي أن تركز الجهود على مواصلة تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وتدريبها، بحيث

تكون قادرة على الوفاء التام بالتزامها بضمان الأمن القومي. وظلت الجهود الوطنية والدولية موجهة حتى الآن صوب تحقيق هذه الغاية، وينبغي أن نستمر على هذا النحو في المستقبل، لكيلا نعرض للخطر الإنجازات التي تحققت في مجال الأمن خلال الأعوام الـ ١٣ لوجود بعثة الأمم المتحدة.

ويسرنا أنه، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة، واصلت الشرطة الوطنية الهايتية بناء قدراتها لكفالة حفظ النظام العام وتوفير الأمن للسكان، وأن الحالة الأمنية في البلد مستقرة نسبيا ولم تتضرر بسبب سحب بعثة الأمم المتحدة.

ونعتقد أن هايتي لا تزال تحتاج إلى الدعم والمساعدة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. لكننا نعتقد أيضا أن تلك الجهود يجب أن تركز على المجالات الأساسية لتعزيز مؤسسات البلد، حتى تتمكن هايتي من إحراز تقدم على طريق التنمية والازدهار وتتخلص من حاجتها إلى المساعدات المستمرة. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن دور بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي سيكون أساسيا. وبالخطة الانتقالية المشتركة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري، ينبغي أن تتمكن بعثة دعم نظام العدالة من مساعدة الحكومة على تعزيز مؤسسات سيادة القانون، مع الاستمرار في تقديم الدعم إلى الشرطة الوطنية الهايتية، وتعزيز إنفاذ القانون. كما يجب أن تشارك في رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ بشأنها وتحليلها، وفقا للولاية المنوطة بها. ولهذا سيتعين عليها أن تعول على الإرادة السياسية الحازمة والالتزام بالعمل من جانب السلطات الهايتية. ويحدونا الأمل في أن يكون الأمر كذلك الحال لصالح شعب هايتي، الذي يستحق ذلك الالتزام من قيادته.

السيد مصطفي (مصر): بداية، أشكر السيدة ساندرا أونوري على إحاطتها الإعلامية. كما أتقدم بخالص الشكر لها ولفريقها، ومن خلالها لجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والتي تنتهي ولايتها نهائيا خلال أيام. وأخص بالشكر والتقدير القوات الأممية التي قدمت تضحيات جمة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في هايتي.

ترحب مصر بما أحرزته هايتي من تقدم على مدار العام الماضي سواء على الصعيد السياسي أو على الصعيد الأمني ووصولها لاستقرار نسبي رغم التحديات التي واجهتها طوال تلك الفترة. وقد لعب الدعم الدولي متمثلا بشكل رئيسي في الأمم المتحدة دورا محوريا في الوصول لهذه المرحلة من الاستقرار، ومن ثم فإن استمرار ذلك الدعم هو أمر حتمي في المرحلة القادمة لتحقيق بناء واستدامة السلام، كما ذكر ممثل بريطانيا.

وفي هذا الإطار، وبمناسبة تولي البعثة الجديدة لمهامها خلال الأيام القليلة القادمة، أود التأكيد على النقاط التالية:

أولا، إن استمرار بناء المؤسسات الوطنية في هايتي، لا سيما مؤسسات سيادة القانون وجهاز الشرطة الوطني، يجب أن يكون محور تركيز بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وذلك وفقا للاحتياجات والأولويات الوطنية، ودون تشتيت لتركيز البعثة ومواردها في مهام غير تقليدية أو خلافية.

وأنتهز الفرصة لأثني على جهود تطوير جهاز الشرطة الوطني، كما أرحب بالجهود التي يقودها الرئيس موييز لبناء جيش وطني في هايتي.

ثانيا، ندعو إلى تعزيز التنسيق بين البعثة الأممية وفريق الأمم المتحدة القطري، وهو ما يحقق أقصى استفادة من موارد الأمم المتحدة. وأود التنويه في هذا الصدد إلى ضرورة الارتقاء بالقدرات الجماعية لفريق الأمم المتحدة القطري بما يمكنه من الاستجابة لمتطلبات المرحلة المقبلة ولخطط التنمية الوطنية من حيث تطوير البنية التحتية، والنهوض بمجالات الصحة والتعليم والتدريب وتحسين البيئة التشريعية المحفزة لتدفق استثمارات القطاع الخاص الوطني والأجنبي. خاصة في مجالي الزراعة والسياحة.

ومن هنا نود أن نقترح على حكومة هايتي للنظر والدراسة إمكانية خلق شراكة بين كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام بهدف تحقيق شمول وتكامل الدعم المقدم لهايتي على الأصعدة السياسية والتنموية والاجتماعية، وبملكية وطنية خالصة لهايتي وبحيث يمكن خلق محفل أممي واسع يتيح لهايتي مخاطبة الشركاء الدوليين ومتابعة التقدم المحرز في الجهود الوطنية لبناء واستدامة السلام.

ثالثا، تقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية أخلاقية – إن لم تكن قانونية – لدعم السلطات في هايتي في مكافحة تفشي وباء الكوليرا. وبالتالي يتعين توافر القدرات الضرورية للتواجد

الأممي سواء كان لبعثة دعم العدالة أو للفريق القطري للأمم المتحدة من أجل دعم مكافحة تفشي الوباء. وهنا أود أن أعرب عن ترحيب بلدي ودعمه لما جاء في تقرير الأمين العام بشأن الاستراتيجية ثلاثية الأبعاد التي وضعتها المبعوثة الخاصة السيدة جوزيت شيران.

وفي سياق مشابه، يرحب بالجهود المبذولة لتعزيز مكافحة الاستغلال والتعدي الجنسي وهي الجهود التي أدت إلى انخفاض عدد تلك الجرائم بصورة ملحوظة مؤخرا. وإذ نؤكد على دعمنا لجهود الأمين العام في تنفيذ سياسة عدم التسامح مع تلك الجرائم وعلى كافة الأصعدة في منظومة الأمم المتحدة، فإننا ندعو أيضا إلى استمرار العمل على تقصي حقائق الجرائم التي وقعت في السابق في هايتي وذلك لمكافحة الإفلات من العقاب.

رابعا، أكد مجلس الأمن مرارا، وكان آخرها في سياق المناقشة المفتوحة التي عقدها المجلس في ٢٨ آب/أغسطس إبان الرئاسة المصرية، على أهمية مراجعة عمليات حفظ السلام وضرورة تعزيز أداء البعثات التي تقوم بها. ومن ثم فإني أدعو المجلس لاستخلاص الدروس المستفادة من تجربة بعثة تحقيق الاستقرار في هايتي ودراسة العوامل التي أثبتت التجربة ضرورة توافرها لنجاح البعثة. كما أنه يتعين أيضا إجراء دراسة لعملية الانتقال من بعثة تحقيق الاستقرار إلى بعثة دعم العدالة بما يمكن المجلس من الرجوع إليها في حالات مشابهة لبعثات أوشكت على انتهاء ولايتها.

إذا كانت مرحلة حفظ السلام قد أشرفت على نهايتها في هايتي، فإن دعم جهود تحقيق بناء واستدامة السلام يجب أن يكون عنوان المرحلة القادمة في انخراط الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في هايتي، وخاصة مع توفر رؤية وطنية واضحة للأولويات، تستوجب الدعم وتدعو إلى التنسيق والتناغم بين مختلف مكونات هذا الانخراط.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، على إحاطتها الإعلامية الشاملة. وإذ تقترب ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من نهايتها، فإننا نشيد بالدور القيّم الذي قامت به الممثلة الخاصة فيما يخص تحقيق الاستقرار في هايتي، ونعرب عن تقديرنا العميق لها، ولكامل فريق البعثة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، على إنجاز هذه المهمة الطويلة والشاقة بنجاح.

إن كازاخستان تقر بالإسهامات الكبيرة التي قدمتها البعثة، وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة في هايتي في السنوات العديدة الماضية في جهود تحقيق الاستقرار وتعزيز سيادة القانون وكفالة الحكم الرشيد ودعم القضاء المحلي وإنفاذ القانون. وكانت البعثة مفيدة بشكل خاص في تهيئة بيئة آمنة ومستقرة، وشاركت في جهود التعمير بعد زلزال عام ٢٠١٠ ودعمت السلطات الهايتية في الإصلاحات والتطوير المؤسسي.

ونرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومة هايتي من أجل استعادة المؤسسات الديمقراطية وإرساء أسس الانتعاش الاقتصادي الذي ركز على الزراعة والهياكل الأساسية ورأس المال البشري. وتعتقد كازاخستان أن الرئيس موييز وحكومته سيتمكنان من التغلب على التحديات الراهنة وضمان الاستقرار والنظام الدستوري، فضلا عن الامتثال لالتزامات هايتي الدولية. وإننا نتفق تماما مع الملاحظة التي أبداها الأمين العام في تقريره الأخير (S/2017/840) والتي مفادها أنه من الأهمية بمكان أن تستفيد هايتي استفادة كاملة من الفرصة الحالية التي يوفرها الاستقرار النسبي الحالي للنهوض بالحوار بغية تعزيز المكاسب التي تحققت على مدى السنوات القليلة الماضية على صعيدي الأمن والاستقرار، بما يفضي إلى زيادة التماسك الاجتماعي والسياسي وتعزيز مؤسسات الدولة حتى تتمكن من تلبية احتياجات الشعب الهايتي. وكما ذكر وزير خارجية كازاخستان، السيد خيرت عبد الرحمانوف، أثناء جلسة المجلس بشأن إصلاح عمليات حفظ السلام في ٢٠ أيلول/سبتمبر

(انظر S/PV.8051)، يؤيد بلدنا تأييدا تاما، التحول من حل النزاعات إلى منع نشوبها والحفاظ على السلام، مع إدخال تغييرات هيكلية، وتشكيل جديد لكيانات الأمم المتحدة.

ومن المفترض أن تشكل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي نموذجا للبعثات المقبلة، مع التركيز بوجه خاص على الصلة بين الأمن والتنمية. ومن أجل توطيد الأمن والاستقرار، ينبغي للبعثة أن تركز على بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، وعلى بذل جهود جادة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب، وضمان استقلال السلطة القضائية، وإقامة نظام للسجون يتسم بالشفافية والكفاءة. ونحث حكومة هايتي على ضمان تنفيذ خطة التطوير الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية بسرعة وعلى نحو فعال، مع تقديم المجتمع الدولي المساعدة بالشكل المطلوب لكفالة التدريب المهني والخبرة.

كما يتعين رصد حالة حقوق الإنسان عن كثب. وبالنظر إلى التجربة المؤسفة لسوء سلوك بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، يجب محاسبة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وفقا لأعلى معايير النزاهة والانضباط. ولا بد من تطبيق سياسة عدم التسامح مطلقا مع حالات الاعتداء الجنسي. ومن الضروري أيضا بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، أن يعمل فريق الأمم المتحدة القطري بطريقة منسقة مع منظومة الأمم المتحدة بأسرها وكسر أطواق العزلة لتحقيق أفضل النتائج من أجل التنمية المستدامة في هايتي. وهذا يعني أيضا أنه يجب على البعثة أن تتعاون تعاونا وثيقا مع البلدان المجاورة والشركاء الإقليميين الذين قدموا إسهامات جديرة بالثناء في الاستثمار في هايتي. ويجب أن يتم التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مع المشاركة الكاملة للمرأة والشباب.

كانت كازاخستان بالفعل جزءا لا يتجزأ من الدعم الدولي لهايتي، حيث أنها أسهمت في الجهود الإنسانية لدعم الإغاثة الطارئة وأنشطة التعمير في أعقاب الزلزال المدمر الذي وقع في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٦، دعمت كازاخستان القطب العالمي للابتكار في شمال هايتي، الذي يهدف إلى إقامة الهياكل الأساسية لاقتصاد قائم على المعرفة في هايتي. وباعتبارنا البلد الوحيد من منطقة آسيا الوسطى الذي اعتمدته الجماعة الكاريبية، فقد دعمنا مشروعين إقليميين للجماعة الكاريبية. ويهدف المشروعان إلى تطوير إدارة الموارد المائية في المنطقة وتقديم الدعم المؤسسي لوزارات خارجية الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، بما في ذلك هايتي.

ويتعين أن تظل مسألة وباء الكوليرا في هايتي تشكل أولوية بالنسبة لمجتمع الأمم المتحدة بأسره في الأشهر المقبلة. وتنضم كازاخستان إلى دعوة الأمين العام المجتمع الدولي والجهات المانحة لتقديم تبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي، على النحو المتوخى في قرار الجمعية العامة ١٦١/٧١.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام كازاخستان الراسخ بدعم جهود هايتي من أجل تحقيق السلام والتقدم والازدهار.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، على إحاطتها الإعلامية. ستختتم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي رسميا عملها وتحل محلها بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، في بداية عهد جديد في هايتي.

منذ عام ٢٠٠٤، اضطلعت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، رغم الزلزال والإعصار والمصاعب الأخرى، بدور هام في تعزيز الاستقرار والتنمية في هايتي. وضحى أكثر من ١٠٠ من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، بمن فيهم ثمانية من الصين، بأرواحهم في هايتي، وتشيد الصين بالبعثة وبالممثلة الخاصة أونوري، وجميع الرؤساء السابقين للبعثة وتثمّن إسهاماتهم القيمة. لقد ساعد الانسحاب المنظم لبعثة الأمم

المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على الحفاظ على حالة مستقرة في هايتي، مما أتاح الظروف المواتية لنشر بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وتتطلع الصين إلى هذه الأخيرة، وفريق الأمم المتحدة القطري والكيانات الأخرى لتعزيز تنسيقها وتعزيز التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، مما يسهم بقدر أكبر في تحقيق الاستقرار والتنمية الشاملين لهايتي.

لا يمكن لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، البقاء في هايتي إلى أجل غير مسمى. والحل النهائي لمسألة هايتي يتوقف على الجهود التي تبذلها حكومة هايتي. وينبغي لحكومة هايتي وغيرها من الأطراف ذات الصلة أن تتحمل بجدية مسؤولية الحفاظ على استقرار وتنمية البلد. ويشمل ذلك تعزيز قدراته الذاتية على التنمية، وتعزيز سيادة القانون، وإجراء حوار وطني بناء، وتنفيذ خطة التطوير الاستراتيجية للشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، وكفالة التمويل المستقر، وكفالة الأمن في البلد ككل بأسرع ما يمكن.

ولا تزال الحالة الإنسانية قاتمة في هايتي. وتأمل الصين أن يزيد المجتمع الدولي من مساعداته لتمكين هايتي من القضاء على الكوليرا وتعزيز قدراتها في مجال الحد من الكوارث والوقاية منها، وفي مجال الأمن الغذائي والمساعدة في تقديم المزيد من الدعم إلى هايتي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠).

السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيدة ساندرا أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها الإعلامية الشاملة والأخيرة عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي ستختتم ولايتها بنجاح يوم الأحد القادم. وترحب اليابان بمخطط إنجازات البعثة في التقرير الأخير للأمين العام (S/2017/840)، وتشيد بالممثلة الخاصة أونوري، وأسلافها وأفرقتهم والأمانة العامة، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد الشرطة على ما بذلوه من جهود لا تعرف الكلل لتقديم الدعم إلى هايتي على مدى السنوات الـ ١٣ الماضية.

كما شكلت مشاركة اليابان في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، خطوة هامة في تاريخها المتعلق بالإسهام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وقد نشرنا حوالي ٢ ٢٠٠ من أفراد قوات الدفاع عن النفس والذين التحقوا بالبعثة اعتبارا من عام ٢٠١٠ لدعم إعادة الإعمار في أعقاب الزلزال. وشملت هذه الجهود تدريب الهايتيين على استخدام الآلات الثقيلة، فضلا عن نقل التكنولوجيا. وشجعني بصفة خاصة تقرير تلقيته من موظف التحق بالبعثة وعمل في تدريب الشباب الهايتيين على تشغيل الآلات الثقيلة. فقد كتب فيه أن أكثر اللحظات التي رسخت في ذهنه كانت عندما أعرب المتدربون من الشباب الهايتيين عن اغتباطهم بكل جزء من أجسادهم في اليوم الذي اجتازوا فيه الاختبارات المؤهلة لنيلهم تراخيص للعمل في هذا المجال. وقد شجعنا ما أظهره الهايتيون من ملكية في إعادة بناء بلدهم، استنادا إلى ذلك التقرير. وتعتز اليابان بالنجاح الذي حققته قوات الدفاع عن النفس التابعة لها في المساعدة على إرساء الأساس لتحقيق الاستقرار، وقد استفدنا من تلك التجارب أثناء عمليات النشر اللاحقة.

وترحب اليابان بمواصلة تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، فضلا عن التقدم المحرز في الجهود الرامية إلى كفالة أن تكون بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي جاهزة للعمل من اليوم الأول. ونؤيد دعوة الأمين العام الحكومة إلى التوقيع على اتفاق مركز القوات بحلول ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. ونتطلع إلى العمل مع بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة وإلى أن تعزز الحكومة سيادة القانون والمؤسسات وتواصل النهوض بتطوير شرطة هايتي وإضفاء الطابع المهني عليها بما يتماشى مع خطة التطوير الاستراتيجي للأعوام

٢٠١٧-٢٠٢١. وهايتي تسير على طريق مواصلة ترسيخ الديمقراطية والوحدة الوطنية والاستقرار. ونثني على الجهود التي تبذلها الحكومة والشعب في هايتي، تحقيقا لتلك الغاية، ويجب أن تستمر تلك الجهود.

غير أنه لا تزال هناك احتياجات هائلة في مجالي بناء السلام والتنمية، كما اتضح خلال زيارة المجلس في حزيران/يونيه. وكما شدد الأمين العام في تقريره، فإن ثمة تحديات مستمرة في مجالات الحوكمة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والإصلاح القضائي وبناء المؤسسات. ويجب علينا دعم هايتي الآن لضمان اعتمادها على ذاتها في المستقبل. وسيكون الدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي وفريق الأمم المتحدة القطري بالغ الأهمية. وستواصل اليابان دعم تطوير وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية، فضلا عن التعمير بعد الكوارث، وذلك في ظل إمساك السلطات الهايتية بزمام الأمور.

ونركز بقدر كبير على التخفيف من حدة المعاناة الناجمة عن تفشي وباء الكوليرا المدمر. وقدمت اليابان أكثر من ٩ ملايين دولار من خلال اليونيسف وغيرها من المنظمات الدولية منذ عام ٢٠١٠، مع التركيز على إنشاء وتحسين مرافق المياه والنظافة الصحية والصرف الصحي. وسنواصل تقديم الدعم، لا سيما من خلال التدابير الوقائية الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالصحة العامة والحد من الفقر، فضلا عن الهياكل الأساسية القادرة على الصمود وذات الجودة العالية.

لقد أحرزت هايتي تقدما جديرا بالثناء في ظل ظروف صعبة، غير أن استمرار جهود الأمم المتحدة واهتمام مجلس الأمن يظلان يمثلان ضرورة. وتتطلع اليابان إلى العمل مع المجتمع الدولي لضمان أن تقود التحسينات التي حدثت مؤخرا إلى تقدم دائم في حياة الشعب الهايتي.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ساندرا أونوري على عرضها لتقرير الأمين العام (S/2017/604) علاوة على تقييمها للحالة في البلد عشية الانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

ونتفق على أنه، منذ اتخاذ القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) في نيسان/أبريل، حدثت تطورات إيجابية في البلد. وتحقق ذلك بفضل جهود الحكومة والرئيس، بدعم من المجتمع الدولي.

ويسرنا أن نلاحظ أن تقرير الأمين العام يشير إلى أن سحب العنصر العسكري وخفض عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة لم يؤثرا سلبا على الحالة الأمنية. ومع ذلك، فإن الإحصاءات التي قدمها التقرير عن الجريمة في الجزيرة تظل مدعاة للقلق الشديد. فعلى الرغم من التحسن في بعض المؤشرات يجب أن تواصل الشرطة الوطنية الهايتية، بدعم من ذوي الخوذ الزرق، اعتبار هذه المسألة قضية ذات أولوية قصوى باعتبارها أحد المكونات الرئيسية لاستعادة مظاهر الحياة الطبيعية في البلد في نهاية المطاف. ونأمل في أن يسهم في ذلك التنفيذ المتسق وحسن التوقيت لخطة التطوير الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ للشرطة الوطنية.

لقد استعرضنا بعناية المعلومات الواردة في التقرير بشأن التقدم المحرز في الانتقال من بعثة تحقيق الاستقرار إلى بعثة لدعم العدالة، والتي ستبدأ عملها في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وفيما يتعلق بتفويض المسؤوليات إلى البعثة والفريق القطري، نعتقد أنه يجب أن يسترشد المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، أثناء قيامه بدعم حكومة هايتي في مختلف مجالات الحكم، بالأحكام الرئيسية للولاية المناطة ببعثة تحقيق الاستقرار، وكذلك بالمبدأ الأساسي للملكية الوطنية. وكذلك ينطبق الأمر نفسه على البعثة الجديدة. فدعمها الصادق أمر في غاية الأهمية بالنسبة للحكومة التي سوف تزداد استقلالية كل يوم، من حيث تحديد أولوياتها وتنفيذ مهام بناء السلام في هايتي على حد سواء.

ونحن نتفق تماما، في ذلك الصدد، مع الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير بأنه يجب أن تضع الحكومة البرامج المتعلقة بالأمن والسياسة والتنمية وأن تكون مستندة إلى آراء السكان. وعلاوة على ذلك، فإنه مما لا يقل أهمية عن ذلك ضرورة أن يكون لدى جميع أصحاب المصلحة الوطنيين شعور بالمسؤولية المشتركة عن الحفاظ على السلام. وتم التأكيد على الأولوية القصوى للملكية الوطنية، بدعم من المجتمع الدولي عند الضرورة القصوى، ليس في ذلك الجزء من التقرير المتعلق بإرث بعثة تحقيق الاستقرار فحسب، بل كذلك بالتجربة. ويتمثل أحد أبرز الأمثلة على ذلك في الجارة كولومبيا.

في الختام، نعرب مرة أخرى عن دعمنا لحكومة وشعب هايتي، التي تسير على طريق الاستقرار والازدهار في الوقت الذي تتغلب فيه لا على الخلافات الداخلية فحسب، بل كذلك على الآثار المدمرة لكوارث أيلول/سبتمبر الطبيعية، وخاصة إعصاري إيرما وماريا. لقد ظلت منطقة البحر الكاريبي عرضة عبر التاريخ لبيئة طبيعية معقدة. وهناك ضرورة لوجود حكومة قوية ومجتمع متماسك من أجل التغلب على المخاطر البيئية بشكل أسرع، الأمر الذي سيُمكن – من خلال بذل جهود مشتركة – من استعادة وتجديد وتعزيز إمكانات هايتي الكامنة.

كما نعرب عن امتناننا للسيدة ساندرا أونوري وجميع الرؤساء السابقين لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على إسهامهم في التقدم الذي أحرزه البلد المضيف بدعم من المجتمع الدولي.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشارك الآخرين في شكر الممثلة الخاصة للأمين العام ساندرا أونوري على إحاطتها الإعلامية الشاملة وفي الترحيب بحضور سعادة سفير جمهورية هايتي.

نحتفل في غضون أيام قليلة، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، بالاختتام الرسمي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وافتتاح بعثة الأمم المتحدة الجديدة لدعم نظام العدالة في هايتي، عملا بالقرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

ومن الواضح أن هذا الفصل الجديد من وجود الأمم المتحدة في هايتي، الذي يوشك أن يبدأ، يمثل يبين على أكمل وجه التقدم الكبير الذي أحرزته حكومة هايتي وشعبها – بدعم من المجتمع الدولي، وقبل كل شيء، الأمم المتحدة، الأمر الذي مكن من انتخاب الرئيس جوفينيل موييز والعودة إلى النظام الدستوري وتحسن الحالة الأمنية واستئناف الحياة السياسية الطبيعية والتي نأمل، مع ذلك، في زيادة تحسينها من خلال تعزيز الحوار السياسي، وهو أمر ضروري من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية.

ومن المهم الإشارة إلى أنه منذ ذلك الحين، ومن أجل تحسين الظروف المعيشية لأبناء شعب هايتي – ولا سيما من هم في المناطق الريفية – وأيضاً لبناء قدرة البلد على التكيف مع الكوارث الطبيعية المتكررة ووضع الأساس للتنمية المستدامة، ما برحت السلطات الجديدة تعمل بنشاط على تنفيذ الإصلاحات في جميع المجالات، بما في ذلك التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، عن طريق إطلاق البرنامج الرئيسي المسمّى ”قافلة التغيير“، الذي تكثّف وتوسّع نطاقه ليشمل العديد من مناطق البلد.

ونعتقد أن بعثة الأمم المتحدة يمكن أن تفخر، بموجب الاستعراض، بالعمل الذي أنجزته على الرغم من الصعوبات التي طرحتها حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتفشي وباء الكوليرا. وقد نُشرت البعثة في عام ٢٠٠٤ في بيئة غير مستقرة سياسياً إلى حدّ بعيد مع انتشار العنف على نطاق واسع، ولكنها تمكّنت بعد ١٣ عاماً من ذلك، جنباً إلى جنب مع حكومة وشعب هايتي، من المساعدة على إرساء أسس الاستقرار الدائم وتحسين الأمن وبناء مستقبل يستطيع أبناء هايتي التطلع إليه مع الشعور بالتفاؤل.

ولذلك، يود وفد بلدي أن يشيد مرة أخرى إشادة مستحقة بالسيدة أونوري، رئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وكذلك بجميع موظفي البعثة وبالبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة، على مساعدتهم شعب هايتي. ومع ذلك، فإننا ندرك جميعاً أن العديد من التحديات ما زال يتعين التصدي لها من أجل تمكين هايتي من ترسيخ التقدم المحرز، والذي لا يزال هشاً. وفي هذا الصدد، ومن الناحية الأمنية، نأمل أن تساعد بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي على وضع تركيز أكبر على بناء القدرات وتدريب الشرطة الوطنية الهايتية حتى تتمكن من تحسين تأهيلها المهني وتحقيق الأهداف المبينة في خطتها للتنمية الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢١، في أعقاب التقدم الكبير الذي أحرز بالفعل.

وبالمثل، فإننا على ثقة بأن الدعم المقدّم من البعثة الجديدة سيعمل على تعزيز آليات المراقبة والمساءلة، وإتمام عملية الإصلاح التشريعي، وستتعزز الكيانات التي تنهض بحقوق الإنسان وتدعمها حتى يمكنها القيام بعملها بفعالية. ونظراً لمهمتها الطموحة، تستحق بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الدعم الكامل من مجلس الأمن، ومن هنا يأتي الدعم والثقة التي يود وفد بلدي أن يعرب عنها للنساء والرجال الذين ستقع على عاتقهم المهمة الملهمة للوفاء بولايتها.

وفي الوقت نفسه، يدعو وفد بلدي المجتمع الدولي إلى الحفاظ على التعبئة بغية مواجهة وباء الكوليرا الذي ما زال يعصف بهايتي. ويمكن القيام بذلك من خلال دعم خطة الحكومة للسنوات العشر للقضاء على الكوليرا في هايتي، وأيضاً من خلال نهج الأمم المتحدة الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي (القرار ٧١/١٦١)، الذي اتخذته للتو الجمعية العامة.

وتحث السنغال الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على العمل الجماعي، بالتعاون الوثيق مع السلطات الهايتية ولا سيما مع الضحايا، من أجل التنفيذ الفعال لذلك النهج الجديد.

ويرحب بلدي بالاستراتيجية الثلاثية المحاور التي حددتها السيدة جوزيت شيران، المبعوثة الخاصة الجديدة إلى هايتي، والتي تهدف إلى مواصلة احتواء الوباء، وتعبئة الموارد الإضافية، وقبل كل شيء التعلم من هذه التجربة المؤلمة من أجل تحسين تدخلات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.

السيدة غواديي (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): يمثل اليوم نهاية فصل هام مع انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبداية فصل هام آخر، مع إنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. إننا نشكر الممثلة الخاصة ساندرا أونوري على إحاطتها الإعلامية بشأن آخر تطورات الحالة في هايتي وعلى الخطوات التي اتخذت لتنفيذ انسحاب بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ولكفالة الانتقال السلس إلى البعثة الجديدة.

وعلى مدى السنوات الـ ١٣ الماضية، أدت بعثة الأمم المتحدة دوراً هاماً في كفالة الأمن والاستقرار واستعادة سيادة القانون وتشجيع الحوار الوطني وبناء المؤسسات في هايتي. كما دعمت جهود الانتعاش بعد زلزال عام ٢٠١٠ والأثر المدمر لستة أعاصير كبرى، على الرغم من أنه قد شوه صورتها طريقة معالجتها لتفشي الكوليرا. وإننا ندرك الآن أن هناك نهجاً جديداً للتعامل مع هذه المسألة ومعالجة معاناة الضحايا. ومن المهم أن يدعم المجتمعُ الدولي الحكومةَ الهايتية في جهودها الرامية إلى القضاء على هذا المرض.

ونرحب باستمرار التقدم المحرز في هايتي لتوطيد الديمقراطية والاستقرار المؤسسي، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2017/840). كما نحيط علماً بالتقدم المحرز في الحالة الأمنية العامة في البلد، التي لا تزال مستقرة نسبياً. وإذ نحتفل بنهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة، نقرّ بإسهامها في ذلك الصدد.

ومع ذلك، لا تزال هايتي تواجه تحديات ومواطن ضعف هائلة. ولذلك ثمة حاجة إلى اتخاذ خطوات حاسمة نحو إيجاد قدر

أكبر من التماسك الاجتماعي والسياسي وتعزيز المؤسسات الحكومية بغية المحافظة على المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة. وسيكون إجراء حوار وطني ناجح لمعالجة المظالم الاجتماعية – الاقتصادية وسد فجوة الاتصال بين الحكومة والجهات المعنية الأخرى في البلد أمراً هاماً للغاية في صياغة رؤية مشتركة وضمان قدر أكبر من الاستقرار والتنمية.

إن للمشاركة المستمرة والمنسقة لجميع الشركاء الثنائيين والدوليين أهمية حاسمة في ضمان المساعدة الكافية وفي الوقت المناسب للتنمية المستدامة في هايتي على نحو يضمن احترام سيادتها. ونأمل أن تبني السيدة جوزيت شيران الشراكة الضرورية مع طائفة واسعة من الجهات المعنية لدعم أعمال الأمم المتحدة في هايتي.

فإنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي بالغ الأهمية حقاً لتوطيد السلام من خلال تعزيز مؤسسات العدالة وسيادة القانون، فضلاً عن دعم القدرات المؤسسية والتشغيلية للشرطة الوطنية الهايتية. وإننا نقدّر العمل الذي أنجز من أجل كفالة الانتقال السلس إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، تمشياً مع أحكام القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧). وننوّه أيضاً بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما منظمة الدول الأمريكية واتحاد أمم أمريكا الجنوبية والجماعة الكاريبية، لدورها الهام في عملية تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في هايتي.

وأخيراً، أود أن أعرب عن تقديرنا للسيدة ساندرا أونوري على خدمتها المتفانية ولجميع الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين المغادرين من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على التزامهم الثابت ومساهمتهم في الاضطلاع بولاية البعثة. ويسر إثيوبيا أنها قدمت مساهمة متواضعة جداً من خلال نشر أفراد شرطة. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على تضامننا مع شعب هايتي الشقيق وحكومته وهما يواصلان السعي لتعزيز التقدم المحرز في السنوات الأخيرة والتصدي للتحديات المتعددة التي تواجه بلدهما.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، السيدة ساندرا أونوري، على إحاطتها الإعلامية وخدمتها المتفانية. في غضون بضعة أيام فقط، ستتسلّم بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي المهام من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وسيشهد ذلك على النجاح في وفاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بولايتها وعلى استعدادنا للمضي قدماً نحو إقامة شكل جديد من أشكال وجود الأمم المتحدة في البلد على حدّ سواء، وجود أفضل تكيفاً مع المتطلبات والظروف على أرض الواقع.

ونود أن نشيد على وجه الخصوص بالدور الهام الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في كفالة الاستقرار والأمن خلال الأوقات الصعبة للغاية بالنسبة لهايتي، مثل آثار الزلزال المدمر الذي وقع في عام ٢٠١٠.

وكانت البعثة موجودة هناك أيضا لمساعدة الهايتيين في ترتيب الانتخابات الأخيرة وتقديم المساعدة العاجلة في أعقاب الإعصار ماثيو. ومساهمتها في تعزيز قدرة مؤسسات الدولة، ولا سيما الشرطة الوطنية الهايتية، مساهمة لا مثيل لها. وفي ضوء ذلك، تشيد أوكرانيا إشادة خاصة بجميع الرجال والنساء الشجعان الذين خدموا في البعثة على مدى ثلاثة عشر عاما.

ويسرنا أن البلد قد تغلب على العديد من التحديات والصعوبات وعاد إلى نظام دستوري قائم على إرادة الناخبين. وفي الوقت ذاته، كما ذكر الأمين العام بحق في تقريره الأخير (S/2017/840)، ينبغي ألا يدخر البلد أي جهد للاستفادة الكاملة من الفرصة الحالية. ومن الأهمية بمكان تعزيز الحوار فيما بين جميع الأطراف السياسية صاحبة المصلحة من أجل كفالة تحقيق الاستقرار والأمن، إلى جانب مواصلة توطيد الديمقراطية.

ونؤيد تأييدا كاملا دعوات الحكومة لتحقيق وحدة أوسع نطاقا باعتبارها شرطا مسبقا للمضي قدما في عملية الإصلاح،

وضمان احترام حقوق الإنسان، ومكافحة الإجرام والعنف الجنسي والجنساني، ووضع حد للإفلات من العقاب، وتحقيق المساءلة. وفي هذا الصدد، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أن تقدم الدعم الحيوي اللازم للنهوض بهذه التحولات الهامة وتوطيد التقدم المحرز. ولدينا ثقة كاملة بأن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي ستعمل أيضا على نحو فعال للوفاء بالمهام التي صدر بها تكليف، مثل تعزيز سيادة القانون، ومواصلة دعم تطوير الشرطة الوطنية الهايتية، والمشاركة في رصد حقوق الإنسان وإعداد تقارير عنها. ومع ذلك، سيكون التزام السلطات الهايتية أمرا أساسيا من أجل كفالة نجاح البعثة.

وقد أبرز تقرير الأمين العام الصادر مؤخرا المكاسب التي تحققت على مر السنين في تطوير قدرات الشرطة الوطنية الهايتية. ونرحب باعتماد خطة التطوير الاستراتيجي الجديدة للشرطة الوطنية التي تغطي الفترة حتى عام ٢٠٢١. وفي الوقت نفسه، فإن مواصلة تحديد أولويات تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية أمر جوهري، سواء للحكومة أو بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وإذ نحيط علما بقرار الحكومة بإعادة تشكيل القوات المسلحة، نتشاطر الفكرة القائلة بأن هذه المبادرة ينبغي ألا تؤثر على العمل الجاري بشأن تطوير الشرطة الوطنية الهايتية.

بيد أن الشرطة ليست إلا عنصرا واحدا من عناصر قطاع العدل الذي يتطلب المزيد من الإصلاحات. وتحتاج السلطات الهايتية إلى تحقيق التوازن بعناية بين تطوير القدرات وتعزيز الرقابة المدنية عليها. ويكتسي نفس القدر من الأهمية استمرار الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والوكالات المتعددة الأطراف وشركاء هايتي الإقليميون وفرادى الدول في دعم الأمن والتنمية في البلد على المدى البعيد.

ونسلم بأن جهودا وطنية وإقليمية ودولية كبيرة قد بُذلت لمكافحة الكوليرا. ففي ١٣ تموز/يوليه اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٦١/٧١ بشأن نهج الأمم المتحدة الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي. وقد استجابت أوكرانيا لنداء الأمين العام، وساهمت في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي.

ونتشاطر الشواغل التي أثيرت خلال زيارة المجلس إلى البلد في حزيران/يونيه إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين المرتبطين بوجود الأمم المتحدة في هايتي. وإذ وقعت أوكرانيا في الشهر الماضي مع الأمين العام على الاتفاق الطوعي فيما يتعلق بتلك المشكلة، فإنها ملتزمة بقوة بسياسة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين لجميع حفظة السلام وموظفي الأمم المتحدة النظاميين أو المدنيين.

وفي الختام، ما كان ليتحقق أي تقدم بدون وجود رغبة قوية من جانب الشعب الهايتي. ففي حين يواجه العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن الكوارث الطبيعية المخيفة، فقد أظهر قدرة ملحوظة على الصمود في إعادة بناء البلد، رغم كل الصعاب. ونعرب عن خالص تهانينا له. وتظل أوكرانيا شريكا ملتزما لهايتي في سعيها إلى المضي قدما على طريق السلام والتنمية المستدامين وبناء ”هايتي واحدة لجميع الهايتيين“، على نحو ما ذكر الرئيس موييز في خطاب تنصيبه.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذا الصباح.

أود أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام على تقريرها الأخير إلى المجلس وعلى ما أظهرته هي وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من مثابرة ومهنية خلال اضطلاعهم بمهمتهم المتمثلة في دعم شعب هايتي. ونحن نقدر عظيم التقدير ما يقومون به من عمل.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد مرة أخرى بالعديد من موظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم خلال عملهم مع البعثة، بمن في ذلك صديقي الحميم كاي بوشولز، الذي لقي حتفه في الزلزال المأساوي الذي وقع عام ٢٠١٠. لقد كان كاي صديقا مرحا وذكيا ومهتما بأصدقائه، وكان زميلا مهنيا ومتفانيا على نحو استثنائي في الأمم المتحدة، وإنني حقا أفتقده كثيرا.

إن انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وإنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي يشكل معلما هاما بالنسبة لهايتي. لقد أحرز شعب هايتي، خلال ولاية البعثة على مدى ثلاثة عشر عاما، تقدما كبيرا في توطيد الديمقراطية، فضلا عن الأمن والاستقرار. ونثني على هايتي لإحراز هذا التقدم، الذي أتاح لها فرصة سانحة للمستقبل. غير أنه لا تزال هناك تحديات. وقد حدد الرئيس موييز وحكومته بعض الأولويات الهامة المتمثلة في تحسين التنمية الاقتصادية، والهياكل الأساسية، والقدرة على الصمود، والأمن، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والحوار الوطني. ويجب على الحكومة الآن ألا تدخر جهدا في الوفاء بتلك الالتزامات.

وينبغي أن تظل سيادة القانون ضمن الأولويات القصوى للحكومة. كما أن تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية والتركيز المستمر على الإصلاح القضائي، بما في ذلك مكافحة الفساد، يكتسيان أيضا أهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع وتهيئة ظروف أفضل لاستثمارات القطاع الخاص. ومن المهم أن تعمل جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك السلطات الوطنية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، معا من أجل تحقيق هذه الغاية. لقد أظهرت التجربة السابقة الدور الهام الذي يؤديه العمل الشرطي في إقامة جسر بين الأمن والتنمية في العمليات الانتقالية. وتساهم السويد حاليا بعشرة ضباط شرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وستساهم بنفس العدد في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

وإذ تمضي هايتي قدما لمعالجة ما تواجه من تحديات، هناك حاجة لتطوير الشراكة بين هايتي والمانحين الثنائيين والأمم المتحدة من أجل توفير أنسب نموذج دعم من منطلق الحفاظ على السلام ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع. ومع تزايد عدد المهام التي تنتقل من بعثة الأمم المتحدة إلى فريق الأمم المتحدة القطري، يجب على المجتمع الدولي أيضا مضاعفة جهوده ويتأكد من توافر الموارد الكافية لوكالات الأمم المتحدة للاضطلاع بأدوارها الهامة على نحو فعال.

لا يمكن لأي مجتمع تحقيق إمكاناته الكاملة دون المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة. وعلى نحو ما يشير الأمين العام في تقريره (S/2017/840)، يلزم بذل مزيد من الجهود لحماية حقوق المرأة وتعزيزها في هايتي. يجب ألا يضيع العمل الهام الذي اضطلعت به البعثة بشأن تعميم المنظور الجنساني ومكافحة العنف الجنسي والجنساني. ومن المهم أن تواصل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي إدماج المنظور الجنساني في جميع سياساتها وأن تحافظ على التركيز الاستراتيجي والتنسيق والميزانية للمسائل الجنسانية.

ونتفق مع تقييم الأمين العام بأنه من المهم أن تضع السلطات الهايتية تدابير ملزمة من أجل تطبيق الحصة الدستورية الدنيا التي تنص على شغل المرأة لنسبة ٣٠ في المائة من المناصب العامة. إن انتخاب أكثر من ٣٠ في المائة من النساء على المستويين البلدي والمحلي أمر مبشر بالخير، ويؤمل أن يكون بمثابة نقطة انطلاق من أجل زيادة مشاركة المرأة على الصعيد الوطني أيضا في المستقبل.

وكنا سعداء بالمشاركة في تقديم القرار ١٦١/٧١، دعما للنهج الجديد للأمين العام المتعلق بالقضاء على الكوليرا وبناء القدرة على الصمود في هايتي. وتعمل السويد حاليا

على استكشاف أفضل السبل لدعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي، ونشجع الآخرين على النظر في المساهمة في الصندوق لنعمل بشكل جماعي للقضاء على وباء الكوليرا في هايتي.

لقد أحرز شعب هايتي تقدما هائلا في إعادة بناء بلده على مدى الأربعة عشر عاما الماضية، لا سيما من خلال التغلب على الدمار الذي سببه الزلزال الذي وقع عام ٢٠١٠. ويجب أن نستمر في الوقوف إلى جانبه. وستظل السويد شريكا ملتزما لهايتي وهي تبدأ فصلا جديدا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أتلو الآن بياناً بصفتي ممثلاً لفرنسا.

إن فرنسا تؤيد البيان الذي سيدلي به لاحقاً المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيان الذي سيدلي به ممثل بيرو بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.

بينما لا يفصل عن إغلاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي سوى بضعة أيام، تشيد فرنسا بالعمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة على مدى ١٣ عاماً، ولا سيما الجهود الدؤوبة التي بذلها الممثلون الخاصون والأفرقة التابعة لهم. ونحن كذلك نقدّر الالتزام الرائع الذي أبدته البلدان المساهمة بقوات. ونعرب عن تعاطفنا مع الرجال والنساء الذين جادوا بأرواحهم أثناء عملهم في بعثة الأمم المتحدة، ولا سيما في الزلزال الذي وقع عام ٢٠١٠، وأخص بالذكر الممثل الخاص، الهادي العنابي، الذي قضى أثناء ذلك الحدث المأساوي.

وبغية استمرار العمل الرائع الذي أنجزته بعثة الأمم المتحدة، لا بد لبناء القدرات والتأهيل المهني لقوة الشرطة الوطنية أن يتصفا بالأولوية. إن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، التي ستتولى زمام الأمور في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، يجب أن تبني على النجاح الذي تحقق بالفعل من أجل الوفاء بالأهداف المحددة في القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧)– تعزيز سيادة القانون، ودعم الشرطة الوطنية الهايتية، ورصد حالة حقوق الإنسان. وستراعي البعثة الجديدة أيضاً احتياجات السلطات الهايتية والمجتمع المدني، وستواصل دعم هايتي في طريقها نحو تحقيق التنمية. وفي هذا الصدد، يجب إيلاء اهتمام خاص للعدالة. والتقدم المحرز في مجال سيادة القانون يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتعزيز الكفاءة المهنية للسلطة القضائية واستقلاليتها، وإنشاء إطار قانوني يفي بالمعايير الدولية، خاصة في مجال العدالة الجنائية، وتنفيذ نظام للسجون يتوافق مع احتياجات البلد ويحترم حقوق السجناء.

ولمسألة حقوق الإنسان دور هام بوجه خاص لدى البعثة الجديدة. ولا يمكن تحقيق الإصلاح السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي دون مراعاة حقوق الإنسان، بدءاً بمفهومها وانتهاء بتنفيذها. ويعتمد توطيد المؤسسات الديمقراطية على ذلك أيضاً، ونأمل من البعثة الجديدة لدعم نظام العدالة أن تقدم بانتظام تقارير إلى المجلس عن آخر التطورات في هذا الميدان.

إن السلطات الهايتية والشعب الهايتي السيادي هما وحدهما اللذان يضعان الأولويات السياسية للسنوات المقبلة. والأمم المتحدة، من خلال تعديل وجودها، تثبت استعدادها لمواصلة مساعدة هايتي وتلبية احتياجاتها الجديدة. فهي لا تسعى إلى استبدال قادتها، ولا تخطط لانسحاب متسرع؛ بل على العكس من ذلك، سوف تعمل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي على توفير زخم جديد في العلاقة بين هايتي والبلدان الشريكة لها. ولدينا ملء الثقة بأن السلطات الهايتية ستستفيد استفادة كاملة من هذه الفرصة. وهذه المرحلة هي مرحلة أساسية بينما ننتقل من اتّباع نهج يركز على المساعدة إلى نهج يركز على تحقيق التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، سيتعين على الفريق القطري أن يضطلع بدور متساوي الأهمية في التطورات المقبلة.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بالممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، وكذلك بجميع موظفي بعثة الأمم

المتحدة، وبالإعراب عن دعمنا الكامل لشعب هايتي العظيم وتضامننا معه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي، ويسعدني أيما سعادة أن أرحب به.

السيد ريجيس (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أشكر الرئيس على دعوة حكومة هايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن المكرسة للنظر في التقرير النهائي للأمين العام (S/2017/840) عن عملية الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وهو التقرير الذي قدّمته إلينا الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، التي تنتهي ولايتها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر وفقاً للقرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل.

إن هذا التقرير يتصف بأهمية خاصة لأن الأمين العام، بما نعلم عنه من امتلاك إحساس قوي تجاه الواقع، يقدّم تقييماً دقيقاً ومتسقاً عن بعثة الأمم المتحدة في هايتي خلال السنوات الثلاث عشرة من وجودها في هايتي، ويستخلص دروساً قيّمة عن عمليات حفظ السلام في المستقبل. وهو يحلل أيضاً بشكل موضوعي التطورات الأخيرة في الحالة السياسية والاقتصادية للبلد، والتحديات الفورية والطويلة الأجل التي يواجهها. كما أنه يرحب بالاتجاهات الجديدة التي يسلكها البلد، فضلا عن الفرص الناجمة عن استعادة استقراره السياسي. ويذكر التقرير أنه

”بعد ثمانية أشهر من تولي رئيس هايتي، جوفينيل موييز، منصبه، يواصل البلد اتخاذ خطوات لزيادة توطيد دعائم الديمقراطية والاستقرار“. (S/2017/840، الفقرة ٢)

وترحب الحكومة الهايتية بتنويه الأمين العام بذلك التقدم الذي نوّه به جميع المراقبين. وهذا التقدم هو نتيجة الثبات في إصرار رئيس الجمهورية والحكومة على تعزيز سيادة القانون والديمقراطية، وتوطيد مؤسسات الدولة، وكفالة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع القيام في الوقت نفسه بتنفيذ إصلاحات هيكلية أساسية تمكّن مؤسساتنا الوطنية من مواجهة الأزمات المتكررة، والتصدي للتحديات المتعددة والمعقدة التي تهدد تنميتنا.

وفي هذا الصدد، وكما أكّد الأمين العام بحق،

”تواصل الحكومة الاضطلاع بدور قيادي أكبر فيما يتعلق بخطة التنمية، كما يتبين من برنامج ”قافلة التغيير“، ومن خلال الاستثمارات الرامية إلى تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية.“ (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣)

ويتضمن هذا النهج أيضاً مكافحة الفساد، وهو ما أولاه رئيس الدولة الأولوية القصوى في برنامج عمله الوطني.

كذلك أحاطت الحكومة الهايتية علماً على النحو الواجب ببعض المجالات المثيرة للقلق التي ذكرها التقرير، ولا سيما التقدم المحدود في النظام القضائي، والتأخير في اعتماد بعض الإصلاحات التشريعية الهامة لفترة طويلة، والشواغل القائمة في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما مسألة الحبس الاحتياطي لأمد طويل، والاكتظاظ الحاصل في السجون. وقد أعطت الحكومة ضماناتها الكاملة تجاه التركيز على هاتين المسألتين وإيجاد حلول لهما. وهي تؤيد تمام التأييد نداء الأمين العام الذي يقضي ببدء حوار وطني يشمل الجميع بهدف إيجاد الحلول التي تمكّننا من تعزيز التماسك الاجتماعي والسياسي، وتوطيد المؤسسات الديمقراطية، وإعادة بذل الجهود من أجل تحقيق الاقتصاد المستدام.

وفي ما يتعلق بالقوات المسلحة، تتشاطر الحكومة رأي الأمين العام بشأن الفرصة المتاحة لجعل إعادة تعبئتها مشروعاً وطنياً يرمي إلى توحيدها ويحظى بثقة الشعب. هذا هو النهج الذي نعتزم اتّباعه، تمشياً مع أحكام الدستور بشأن إعادة إنشاء جيش وطني يركّز أساساً على تحقيق التنمية.

وتؤيد الحكومة الهايتية الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير بالنسبة إلى تقييم بعثة الأمم المتحدة. وحتى لو كان التقدم الذي أحرزته البعثة محدوداً في بعض الحالات، فإن البعثة قد نجحت في تحقيق أهدافها الرئيسية الثلاثة التي ينص عليها القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)– الأمن والاستقرار، ودعم العملية السياسية وبناء سيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان. وحالة هايتي اليوم مختلفة اختلافاً جذرياً عن حالتها في عام ٢٠٠٤، عندما كانت، وفقاً لمجلس الأمن، تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين في المنطقة، مما برّر نشر بعثة لحفظ السلام وتحقيق الاستقرار.

وكما يؤكد التقرير، يجري الآن تعزيز الاستقرار السياسي والمؤسسي. وهايتي قادرة تماما على ضمان أمنها وتوفير بيئة آمنة ومستقرة، تفضي إلى سير العملية السياسية بسلاسة وتنشيط الاستثمار والاقتصاد والتنمية. إن وضع حد لعدم الاستقرار والغموض السياسي، واستعادة سيادة القانون، والتجديد السلمي للمؤسسات الديمقراطية وتعزيز قدرات المؤسسات الحكومية المختلفة، بما فيها النظام القضائي والشرطة الوطنية الهايتية، كلها إنجازات قيمة يجب حمايتها وتوطيدها.

وبالمثل، كما نفذت البعثة أثناء تواجدها على مدار ١٣ عاما في هايتي طائفة واسعة من المشاريع والمبادرات، بما في ذلك ١٧٨٨ من المشاريع سريعة الأثر في مجالات شتى، مثل سيادة القانون، والحكم الرشيد، والهياكل الأساسية العامة، والأنشطة المدرة للدخل، وحماية البيئة، وتوفير مياه الشرب، وغير ذلك من الأنشطة الاجتماعية والإنسانية. وعلى وجه الخصوص، يشير الأمين العام إلى برنامجنا للحد من العنف المجتمعي بوصفه مثاليا، ويدعو عن حق إلى اعتباره نموذجا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل.

وبالطبع، وفي إطار هذا التقييم، لا يمكننا أن نتجاهل الظلال الكثيفة التي تخيم على أوضاعنا بفعل وباء الكوليرا الذي حصد أرواح الآلاف والذي أقرت الأمم المتحدة أخيرا بمسؤوليته عنه، معترفة بدورها في تفشي المرض الذي سبب هذه المعاناة الرهيبة لشعب هايتي. وفي ذلك الصدد، تود حكومة هايتي أن تشيد بتصميم الأمين العام والتزامه الشخصي بتنفيذ ما يسميه واجبا أخلاقيا من خلال التنفيذ الفعال لنهج جديد لمكافحة الكوليرا. والأمم المتحدة تتحمل

”مسؤولية أخلاقية تجاه الضحايا، وكذلك في تقديم الدعم لهايتي في التغلب على الوباء وبناء نظم سليمة للمياه والمرافق الصحية والصحة“. (S/2017/840، الفقرة ٥٢).

وحكومة هايتي تؤيد النداء العاجل إلى الدول الأعضاء لضمان تزويد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي بالموارد اللازمة أخيرا للوفاء بجميع الالتزامات التي قُطعت وتنفيذ عنصري خطة العمل لمكافحة الكوليرا دون تأخير. وقد حان الوقت للقيام بذلك.

اليوم، يسود السلام والأمن والاستقرار السياسي في هايتي – وهو مدعاة للسرور والاحتفال. ولكننا ندرك جميعا أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ويسلط التقرير الضوء على عدد من أوجه القصور والثغرات التي ينبغي سدها، والتأخيرات والتحديات التي يتعين التغلب عليها. وتعمل الحكومة في هايتي، من جهتها، جاهدة لمعالجة تلك الحالة. ولكن المسألة هي مشروع طويل الأجل سيتطلب العمل المستمر والمتواصل. ولذلك، اتفقت حكومة هايتي ومجلس الأمن على إنشاء بعثة لتوطيد الإنجازات التي حققتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مجالات رئيسية ثلاثة: تعزيز سيادة القانون، مع التركيز بشكل خاص على تحسين النظام القضائي، وتطوير الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وتمثل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي تجسيدا لذلك الإطار الجديد للتعاون بين الأمم المتحدة وهايتي، الذي يهدف إلى توطيد الإنجازات التي تحققت حتى الآن. ولكن يجب التأكيد على أن البعثة الجديدة ستضطلع بولايتها في سياق يتبين بوضوح

أنه لا يعبر عن التهديدات التقليدية للسلم الدولي المشار إليها في القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤) الذي أُنشئت بموجبه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار. ولذلك، يحدونا الأمل في مراعاة هذا الواقع الجديد في صيغة القرار القادم لمجلس الأمن بشأن الموضوع وفي الاتفاق الجديد الذي سيحكم وجود بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي اعتبارا من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، والذي يشكل أساسا اتفاقا يتعلق بالتعاون التقني.

لقد تحقق الآن الاستقرار في هايتي. ومع انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار، فقد حان الوقت الآن لأن نشيد بإسهاماتها في توطيد السلام المدني والديمقراطية والأمن وإرساء سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان في هايتي. وتود حكومة هايتي أن تعرب عن امتنانها لأعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة وجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك الدول الأعضاء كافة، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات، على المشاركة في البعثة ودعمها المستمر. كما نشكر ونهنئ السيدة أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على عملها الممتاز وعلى تفانيها من أجل قضية السلام.

وإذا كان يجوز لي أن أخرج عن النص المكتوب. فإنني أود أن أشيد بذكرى السيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، ونائبه، السيد دا كوستا، وكذلك بأفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام الذين قضوا نحبهم بشكل مأساوي أثناء الزلزال المدمر الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ في هايتي. وعلى صعيد شخصي، فقد قابلت السيد العنابي، الذي جاء لإلقاء محاضرة في مؤتمر عُقد في مؤسسة أكاديمية كنت أديرها قبل شهرين من وقوع الزلزال.

إن البلد يفتح الآن صفحة جديدة. وفي هذا السياق، تعتقد حكومة هايتي أنه يجب توسيع نطاق التعاون مع منظومة الأمم المتحدة وتنشيطه، وفي المقام الأول، تكييفه بشكل أفضل مع الواقع الراهن، مع التركيز على الاحتياجات الحقيقية للبلد في إطار استراتيجية حقيقية لإحلال السلام المستدام الذي يُمكن المؤسسات الهايتية من تولي المسؤولية عن الأدوات اللازمة لكفالة إحلال السلام وتحقيق الأمن والاستقرار وتوطيد سيادة القانون، مع التعامل بحزم مع التحديث الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة للبلد.

وإذ تتأهب بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لبدء الولاية المنوطة به، تأمل الحكومة الهايتية بقوة أن تسهم البعثة الجديدة إسهاما دائما في جهودنا الرامية إلى مواجهة التحدي المتمثل في الحفاظ على السلام، الذي يسير جنبا إلى جنب مع النمو والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي التي تضم الأرجنتين، أوروغواي، البرازيل، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كندا، كولومبيا، الولايات المتحدة وبلدي، بيرو.

نشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة لبحث أحدث تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2017/840). ويغطي التقرير الأحداث الرئيسية التي وقعت منذ صدور التقرير السابق في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٧ (S/2017/604) والتقدم المُحرز إذ تقترب البعثة من نهايتها. كما إنه يتناول إنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

وترحب مجموعة الأصدقاء بحضور الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، السيدة ساندرا أونوري بريثويت، وتشكرها على إحاطتها الإعلامية المُفصلة. وإذ توشك ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار على الانتهاء، نود أن نشكر السيدة أونوري بصفة خاصة على دورها في دعم العملية السياسية في

هايتي وإضفاء الطابع المهني على الشرطة والحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة.

تقر المجموعة بعمل جميع الممثلين الخاصين السابقين الذين ساهموا في تحقيق الاستقرار في هايتي، وتود أن تشيد إشادة خاصة بالممثل الخاص السابق لهايتي، السيد الهادي العنابي، الذي ضحى بحياته لخدمة حفظ السلام أثناء الزلزال الذي وقع في عام ٢٠١٠. وتشيد مجموعة الأصدقاء بالدور الهام الذي تؤديه البعثة في كفالة الاستقرار والأمن في هايتي، وتعرب عن عميق تقديرها لأفراد البعثة وجميع الدول الأعضاء المساهمة في البعثة. وتقف المجموعة إجلالا وتقديرا لكل من أصيبوا أو قتلوا أثناء أدائهم لواجبهم.

إن تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية، وإنشاء ثقافة سياسية تفضي إلى تحقيق استقرار ديمقراطي، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية كلها عناصر أساسية لتحقيق المزيد من الأمن والاستقرار والازدهار في هايتي. تؤكد مجددا مجموعة الأصدقاء المسؤولية الرئيسية للحكومة الوطنية عن تنفيذ استراتيجياتها لبناء السلام وحفظ السلام من أجل التصدي للطابع المترابط للتحديات التي تواجهها هايتي. وتقر مجموعة الأصدقاء بأنه، بعد ثمانية شهور من تولي الرئيس جوفينيل موييز مهام منصبه، ما انفكت هايتي تتخذ خطوات لتوطيد دعائم الديمقراطية والاستقرار، ونشجع السلطات الهايتية على إجراء انتخابات غير مباشرة لتشكيل مجالس البلديات والمقاطعات والمجالس المشتركة بين الإدارات والتجمعات، على النحو المنصوص عليه في الدستور. لا تزال الحالة الأمنية مستقرة نسبيا بوجه عام، ولم تتأثر بالانسحاب الجاري لقوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبالتخفيضات في وجود شرطة الأمم المتحدة.

وتعتقد المجموعة أن تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية أحد أهم الإسهامات التي ستقدمها البعثة الخلف للمضي نحو توطيد أركان الاستقرار في هايتي، وفي ذلك الصدد ترحب المجموعة بالزيادة المستمرة في قدرتها على ضمان النظام العام وتوفير الأمن للمواطنين الهايتيين، وتحيط علما بالأهداف المتوخاة من الخطة الاستراتيجية للتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. ولاحظنا تنفيذ نهج منقح للرصد وإسداء المشورة لتكون جزءا من استراتيجية البعثة الانتقالية نحو بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وللتأكد من أن شرطة الأمم المتحدة ما برحت تعمل مع الشرطة الوطنية الهايتية من أجل تعزيز قدراتها على التعامل مع مسألة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس.

تشدد مجموعة الأصدقاء على أهمية الملكية الوطنية، وتكرر التأكيد على أهمية التزام حكومة هايتي بتعزيز سيادة القانون ومواصلة إحراز التقدم في قطاعي العدالة والأمن. وتشيد مجموعة الأصدقاء بالجهود التي تبذلها حكومة هايتي من أجل معالجة عدد من المشاكل الرئيسية التي تواجه البلد، بما في ذلك عن طريق تكثيف البرنامج الرائد، قافلة التغيير. وتؤيد المجموعة النداء الذي وجهه الأمين العام للمضي قدما في الخطة التشريعية المشتركة، وتشدد على ضرورة قيام بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي بمؤازرة الحكومة في تحقيق تقدم في أداء السلطة القضائية.

تؤكد المجموعة من جديد بأنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار حقيقي أو تنمية مستدامة في هايتي من دون تعزيز المؤسسات الديمقراطية ووجود عمليات ديمقراطية ذات مصداقية. وفي ذلك السياق، تشدد المجموعة على أهمية تعزيز سيادة القانون عن طريق تعزيز المؤسسات الهايتية، وتشجع حكومة هايتي على المضي قدما في المجالات المتعلقة بالعدالة وحقوق الإنسان، بما في ذلك تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة في صنع القرار.

تدرك مجموعة الأصدقاء أن تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واحترام حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة والطفل، واحترام الإجراءات القانونية الواجبة، ومكافحة الإجرام، والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، وإنهاء الإفلات

من العقاب والاحتجاز المطول قبل المحاكمة، وكفالة المساءلة، كلها أمور جوهرية لكفالة سيادة القانون والأمن في هايتي، بما في ذلك الوصول إلى العدالة. وفي ذلك الصدد، تحيط المجموعة علما بالاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام في تقريره ومفاده أن الاحتجاز المطول قبل المحاكمة واكتظاظ السجون، لا يزالان يمثلان مشكلة خطيرة لحقوق الإنسان.

تؤكد مجددا مجموعة الأصدقاء تضامنها والتزامها تجاه شعب وحكومة هايتي في سعيهما إلى تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، والإنعاش، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتوطيد الديمقراطية، وتقر بأن هايتي لا تزال تواجه تحديات إنمائية متعددة تتطلب تنفيذ إصلاحات هيكلية.

وترحب مجموعة الأصدقاء بقرار الجمعية العامة ١٦١/٧١، المعنون ”نهج الأمم المتحدة جديد للتصدي للكوليرا في هايتي“ والذي يهدف إلى تجديد جهود المنظمة الرامية إلى القضاء على انتقال الكوليرا وتقديم الرعاية الطبية لضحايا الوباء. وفي ذلك الصدد، تغتنم مجموعة الأصدقاء هذه الفرصة لتهيب بالدول الأعضاء والجهات المانحة الإقليمية، والدولية والثنائية، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص والجهات المانحة الأخرى تقديم المزيد من التبرعات المالية وغيرها من أشكال الدعم المناسب للنهج الجديد؛ ونلاحظ أن فريق الأمم المتحدة القطري سيكون مسؤولا عن تنفيذ النهج الجديد، بالتنسيق مع الممثلة الخاصة للأمين العام، ونرحب بالخطة الوطنية العشرية من أجل القضاء على الكوليرا في هايتي كأساس للسياسة الجديدة للحكومة بشأن المسألة، فضلا عن تجديد التزام الحكومة مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين لتحقيق هذه الغاية.

تلاحظ مجموعة الأصدقاء أنه بينما أحرزت هايتي تقدما، لا تزال تواجه تحديات إنسانية كبيرة وضعف، لا سيما كونها عرضة للمخاطر الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد مجموعة الأصدقاء أن التقدم في مجال إعادة إعمار هايتي، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المدعومة بالمساعدة الإنمائية الدولية المنسقة والفعّالة، والزيادة في قدرتها المؤسسية للاستفادة من هذه المساعدة، أمر حاسم لتحقيق الاستقرار المستدام. وتكرر المجموعة ضرورة اقتران الأمن بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وهي جهود سوف تسهم فيها حكومة هايتي بدور رائد، وبمساعدة فريق الأمم المتحدة القطري.

ترحب مجموعة الأصدقاء بتقرير الأمين العام الصادر في ٥ تشرين الأول/أكتوبر عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٥٠ (٢٠١٧). ونعتقد أن البعثة قد نجحت في تحقيق الاستقرار في هايتي، وأن الوقت قد حان للشروع في الانتقال إلى وجود جديد للأمم المتحدة في هايتي، يركّز على تعزيز المؤسسات المعنية بسيادة القانون، مع تقديم الدعم وبناء قدرات الشرطة الوطنية والمشاركة في رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٦٦ من تقرير الأمين العام.

ويلاحظ المجموعة أن البعثة تواصل تنفيذ الانسحاب الشامل وكذلك خطة الانتقال المشتركة بين البعثة والفريق القطري، بهدف ضمان النقل التدريجي للمهام والأصول إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، والسلطات الهايتية، والفريق القطري والشركاء الآخرين، بحيث تتمكن البعثة من الإغلاق بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر وليتسنى لها معالجة المجالات الأساسية الإلزامية، بما في ذلك مهمة المساعي الحميدة، والالتزام بسيادة القانون، وتطوير الشرطة وإصلاح العدالة، وحقوق الإنسان، وهي مهام كانت تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، ستتولاها بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، بينما سيتم تنفيذ دعم الأمم المتحدة في مجالات الإدارة الحكومية من خلال الفريق القُطري، إذا سمحت الموارد بذلك.

وترحب مجموعة الأصدقاء أيضا باعتزام بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي العمل بصورة وثيقة مع الفريق

القُطري لضمان نقل المهام اللازمة لتنفيذ إصلاح سيادة القانون على نحو أكثر سلاسة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد ساندوبال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر فرنسا على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة اليوم، وأن أؤكد من جديد امتنان حكومة المكسيك للسيدة ساندرا أونوري بريتويت، رئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وفريقها، على عملهما الدؤوب طيلة سنين، وبرهنة التزامهما نحو الشعب الهايتي.

إن إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وإنشاء بعثة الأمم المتحدة الجديدة لدعم نظام العدالة في هايتي من التطورات الإيجابية لهايتي.

وشهدت للمكسيك، بوصفها جزءا من الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التصميم القوي لحكومة هايتي وشعبها على بناء الرخاء في بلدهما. وعلى الأمم المتحدة دعم حكومة هايتي في تلك الجهود، وفقا للأولويات الوطنية التي حددتها هايتي نفسها.

وتمثل هذه المرحلة الجديدة فرصة نادرة لاختبار المفاهيم وراء تنسيق الأمم المتحدة للسلام والمساعدة الإنسانية والتنمية على أرض الواقع. ونتوقع أن يتميز فريق الأمم المتحدة القطري في هايتي بالتنسيق السليم والاتساق والكفاءة والشفافية. وتمثل هايتي مسرحا فريدا لمنظومة الأمم المتحدة يمكنه أن يبين أن من الممكن الانتقال من إدارة النزاع والمساعدة الإنسانية إلى تنسيق السلام المستدام حقا الذي يفضي إلى تحقيق التنمية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف خطة التنمية المستدامة.

إن على الأمم المتحدة دينا أخلاقيا واقتصاديا لشعب هايتي. ويجب أن نجد استجابة مناسبة للمشاكل الناجمة عن تفشي وباء الكوليرا المروع لكي نتمكن من العناية بأسر الضحايا والمتضررين من الوباء. ويقر قرار الجمعية العامة ٧١/١٦١، المعنون ”نهج الأمم المتحدة جديد للتصدي للكوليرا في هايتي“، بمسؤولية المنظمة نحو شعب هايتي. وفي ذلك السياق، يسرني أن أبلغ مجلس الأمن بأن المكسيك ستخصص ١٠٠ في المائة من رصيدها الحر من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء. وأناشد المجتمع الدولي زيادة دعمه من أجل الوفاء بولاية البعثة الجديدة، مع الأخذ في الاعتبار أن نجاحها سيتوقف إلى حد كبير على الدعم المستمر من الجهات التي كانت جزءا من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ومن المساهمين الجدد.

إن فترة العامين لمشاركة المكسيك في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي مكنت بلدي من دعم جهود الأمم المتحدة في هايتي، والقوات المسلحة المكسيكية في اكتساب الخبرة، وبناء قدراتها لعمليات السلام في مرحلة جديدة من علاقة المكسيك مع الأمم المتحدة. وسيواصل بلدي المشاركة في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، إذ أننا على اقتناع بأن هذه البعثة تستجيب للمسألة الهامة المتعلقة بتكييف ولايات عمليات حفظ السلام على السياق السياسي والأمني على أرض الواقع.

وإذا أردنا تعزيز المؤسسات في هايتي، ولا سيما فيما يتعلق بتنمية القدرات التشغيلية لشرطتها الوطنية، فضلا عن إحراز التقدم في تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، فإن تقديم الدعم الدولي الكامل لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة سيظل أساسيا، ولذلك تود المكسيك أن تساهم في البعثة بأفراد الشرطة.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بجهود الآلاف من الرجال والنساء الذين لم يبخلوا بجهد في خدمة البعثة وجاد بعضهم بأرواحهم. وأجدد التأكيد على إيمان المكسيك بأهمية جعل

السلام المستدام المبدأ الإرشادي للفعالية والاتساق اللذين نتوقعهما من عمل الأمم المتحدة في بناء السلام والأمن الدوليين وصونهما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أُعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تؤيد الأرجنتين البيان الذي أدلى به ممثل بيرو بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي، وتود أن تدلي بالتعليقات الإضافية الموجزة التالية.

إننا نشكر الممثلة الخاصة ساندرا أونوري على تقديمها لأحدث تقرير للأمين العام عملا بالقرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) (S/2017/840). وإذ تشارف ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على الانتهاء، فإننا ممتنون على التزامها وكفاءتها المهنية على رأس البعثة وعلى عملها لضمان الاستقرار في هايتي. ونرحب أيضا بالممثل الدائم لهايتي، السفير دينيس ريجيس، ونود أن نبرز الجهود المشتركة التي بذلتها السلطات الهايتية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار لبناء الاستقرار الدائم ومستقبل أفضل للبلد.

وتود الأرجنتين أن تشيد بموظفي البلدان المختلفة التي نشرت قوات في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار خلال أعوام وجودها الـ ١٣ – الرجال والنساء والمدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة – باعتبارها مساهمتها في تنفيذ ولاية البعثة. ونود أن نبرز الجهود البالغة القيمة التي بذلها حوالي ٠٠٠ ١٣ من قوات الجيش الأرجنتيني المنشورة منذ عام ٢٠٠٤، بما في ذلك كتيبة من الجيش، ووحدة من القوات الجوية ومستشفى ميداني متنقل، التي غادرت البلد مؤخرا، فضلا عن أفراد الشرطة الوطنية الأرجنتينية البالغ عددهم ٩٠٠ الذين شاركوا في البعثة. وعلى وجه الخصوص نتذكر جميع من جادوا بأرواحهم في خدمة حفظ السلام والأمن في هايتي، بما في ذلك أربعة من الأرجنتين.

ونتفق مع تقييم إرث البعثة الوارد في تقرير الأمين العام، الذي أبرز الإنجازات الهامة للبعثة، بالرغم من الصعوبات الهائلة التي واجهتها، بما في زلازل واحد وستة أعاصير مدمرة. إن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار، وبعد ١٣ عاما بالرغم من التحديات المستمرة، تخلف وراءها بلدا مستقرا نسبيا مع رئيس منتخب ديمقراطيا، وثلاثة فروع لحكومة تزاول أعمالها وفرصة سانحة للمضي قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة. وخلال ذلك الوقت، قامت البعثة، ضمن أمور أخرى، بدعم جهود حكومة هايتي لتعزيز مؤسساتها المعنية بسيادة القانون – الشرطة والنظام القضائي على وجه الخصوص – وبتنفيذ آليات حقوق الإنسان المختلفة. كما ساعدت ٦ ملايين من الهايتيين من خلال برامج الحد من العنف و ٧ ملايين من خلال المشاريع السريعة الأثر، تمشيا مع الأولويات التي حددتها السلطات الهايتية.

وتؤيد الأرجنتين سياسة الأمين العام لعدم التسامح إطلاقا مع حالات الاعتداء والاستغلال الجنسيين في هايتي، فضلا عن نهج المنظمة الجديد للتصدي للكوليرا في ذلك البلد، مع الأمل بأن تسهم بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في تنفيذ تلك السياسات ورصدها، بالتعاون الوثيق مع السلطات الهايتية. وفي ذلك الصدد، وقع بلدي مؤخرا على الاتفاق الطوعي بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وقدم تبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي.

وتنوه الأرجنتين باستمرار التقدم المحرز في إغلاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وإنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، ولا سيما فيما يتعلق منه بالتنفيذ المقبل للولاية الهامة للبعثة الجديدة بغية المساعدة في توطيد مؤسسات البلد المعنية بسيادة القانون، وتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وإضفاء الطابع المهني عليها، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وفي ذلك الصدد، وبالإضافة إلى استمرار تعاوننا الثنائي مع هايتي، فإننا سنواصل المساهمة بأفراد شرطة مدربين في البعثة الجديدة، وفقا لقدرتنا على القيام بذلك وللمتطلبات المحددة الواردة في برنامج الشرطة الجديدة للمشورة والرقابة، وفي إطار خطة الأمين العام الانتقالية، فضلا عن خطة التطوير الاستراتيجي للشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

وفي ذلك الصدد، وبالرغم من أية قرارات سيادية قد تتخذها هايتي بشأن المسائل المتصلة بأمنها ودفاعها، فإننا على ثقة بأن التنمية المزمعة للقوات المسلحة في البلد لن تتدخل في التنفيذ الفعال لخطة التنمية الاستراتيجية للشرطة الوطنية أو تشمل الأموال المخصصة أصلا للتنمية.

وتمشيا مع أحدث تقارير الأمين العام، نرحب بمشاركة هايتي مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان ونشجع المؤسسات الحكومية، ومؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع المدني على التعاون على نطاق واسع مع عنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

وأود أن أختتم بياني مرة أخرى بتجديد التأكيد على التزام الأرجنتين نحو الشعب الهايتي والإشادة بأعمال السيدة ساندرا أونوري، وجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. كما نحيي ذكرى من ضحوا بأرواحهم في الاضطلاع بمهمتهم السامية لمساعدة هايتي على إحراز تقدم في طريقها نحو تحقيق السلام المستدام والتنمية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة ميخيا بيليث (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أشكر فرنسا وأشكركم شخصيا، سيدتي السفيرة، على عقد هذه الجلسة، التي تمثل الإغلاق الرسمي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بعد فترة طويلة استمرت ثلاثة عشر عاما.

تخالجنا اليوم مشاعر متباينة، لأننا الآن يمكن أن نقول إنه من الممكن أن توجد بعثات للأمم المتحدة تختتم ولاياتها وتنتقل إلى مراحل جديدة، كما في هذه الحالة حيث تنتقل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي من أجل تعزيز المؤسسات الهايتية، والتمكن من الاستجابة على نحو مناسب للتحديات التي تواجهها جميع الدول الديمقراطية، على نحو ما ذكر السفير ريجيس في بيانه للتو.

وأود أن أكرر التأكيد على عبارات التقدير التي أعرب عنها هنا فيما يخص الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري.لقد كانت موضع فخر لوظيفتها ونوع جنسها من خلال ما قدمته للبعثة من جهود وقيادة والتزام.وأود، قبل كل شيء، أن أؤكد – كما ذكر السفير للتو – على العمل الذي قامت به في السنوات الأخيرة، الذي عزز بذل جهود منسقة مع السلطات الوطنية، والحكومة، والمجتمع الهايتي، بما في ذلك في الفترات الصعبة من انعدام الاستقرار السياسي، التي شكل فيها التزام جميع القطاعات والملكية الوطنية أمرين أساسين. وأشكر السيدة أونوري وفريقها وجميع من سبقوها، الذين ضحى بعضهم بأرواحهم في هذا الجهد.

وتؤيد كولومبيا البيان الذي أدلى به ممثل بيرو بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.ونحن مقتنعون بقيمة الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في ضمان وكفالة تحقيق الاستقرار والأمن في البلد حتى يصل إلى نقطة اللاعودة التي تفضي النتيجة المنطقية لها إلى تحقيق النمو والتحول نحو السعي إلى تحقيق العدالة وتعزيز سيادة القانون. وعلى نحو ما قال الرئيس خوان مانويل سانتوس في هذه القاعة عندما تولينا رئاسة المجلس في ٢٠١٢، فإن هذا يمثل انتقالا طبيعيا، انتقال من عملية لحفظ السلام إلى عملية حقيقية تركز على تحقيق التنمية.

وعلى نحو ما تم توضيحه هنا، فإن الإجراءات المتخذة لضمان وجود قوة شرطة وطنية معززة ومهنية لدى الشعب الهايتي تحظى بالدعم الكامل من أمريكا اللاتينية.وستواصل الحكومة الكولومبية المساهمة بما لدينا من أفراد شرطة من الرجال والنساء، وتقديم التدريب في بلدنا، مع التركيز بشكل خاص على تدريب ضابطات الشرطة الهايتية، اللواتي سيضطلعن دون شك بدور رئيسي في تحقيق التعايش والأمن في مجتمعاتهن المحلية، وذلك في إطار خطة التطوير الاستراتيجي التي وضعتها الشرطة الوطنية الهايتية.

ونحن على ثقة من أن شعب هايتي الشجاع، الذي وقفت كولومبيا إلى جانبه منذ استقلاله، سيتمكن من تحقيق إمكاناته القصوى المحتملة إذا ما بذلنا جميعا جهودا للحفاظ على التقدم المحرز والتغلب على التحديات الهائلة والعقبات التي لا تزال قائمة، ولا سيما في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الدعم المستمر للفريق القطري.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد جواو بيدرو فالي دي أليميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فالي دي أليميدا (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وأشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/840))، والسيدة أونوري على إحاطتها الإعلامية وعملها بصفتها الممثلة الخاصة للأمين العام.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي، وهي: تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وصربيا وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد؛ البوسنة والهرسك، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة؛ ليختنشتاين، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ وكذلك أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا.

في ١٣ نيسان/أبريل، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) الذي تم بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لفترة نهائية مدتها ستة أشهر.وينطوي القرار على الإطار القانوني للانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي التي سيتمثل دورها في تعزيز الشرطة وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

لقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بدور أساسي في مجال أمن المواطنين في هايتي، بما في ذلك من خلال استتباب الأمن خلال الأوقات الصعبة بوجه خاص، مثل أثناء إجراء الانتخابات الأخيرة.

ويبدو أخيرا أننا تخطينا الفترة الطويلة من عدم الاستقرار المؤسسي الذي اتسمت به العملية السياسية في هايتي، على الأقل فيما يتعلق بالعملية الانتخابية.وقد مكن ذلك من إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية لاختيار الرئيس الذي حصل على الأغلبية الواسعة من الأصوات، على الرغم من الانخفاض الشديد في الإقبال على المشاركة في الانتخابات.كما استأنفت الجمعية الوطنية أعمالها، وتم منح الثقة لبرنامج الحكومة الجديد. وعلى الرغم مما نواجهه من صعوبات رئيسية ونقاط ضعف في النظام، فإننا نهنئ هذا البلد على عودته إلى نظام دستوري يستند إلى إرادة الناخبين.وقد كانت هذه حاجة ملحة لكي تتمكن هايتي من معالجة العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه البلد.

بيد أن العودة إلى النظام الدستوري ليست كافية لضمان تحقيق الاستقرار الديمقراطي والتنمية التي يحتاج إليها البلد.فهناك حاجة لإجراء إصلاحات جريئة في الدستور والنظام الانتخابي والنظام القضائي من أجل استعادة ثقة الشعب الهايتي في بلدهم الديمقراطي وفي النظام السياسي برمته.ومن الأهمية بمكان ضمان الوصول الحقيقي إلى العدالة المنصفة للجميع.وقد ظهرت علامات تدل على الرغبة في الإصلاح، ولكن يجب السعي إلى

تحقيقها، ويجب عدم إهدار الفرصة التاريخية التي تتيحها هذه الفترة التي تتسم بالاستقرار والشرعية.

وكما هو الحال في السنوات الأخيرة، فإن الجهود التي تبذلها جميع الأطراف لضمان استقرار المواطنين الهايتيين وأمنهم لا تزال تشكل عناصر حاسمة بالنسبة لعملية توطيد الديمقراطية.ويلزم إجراء إصلاح توافقي وشامل للنظام الانتخابي لتفادي اندلا ع أزمات جديدة، ولاستعادة ثقة السكان.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يمثل شريكا مخلصا لجمهورية هايتي، ولا يزال عاقدا العزم على دعم البلد في هذه المرحلة الحساسة، بالتشاور مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك كجزء من عملية الإصلاح هذه التي لا غنى عنها.كما أود التنويه بحضور الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة في القاعة.

إن القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) ينص على إغلاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، والاستعاضة عنها ببعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، التي تركز على دعم الشرطة الهايتية.ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن الحالة الأمنية في هايتي لا تزال هشة للغاية.ولذلك، فإننا نرى أنه من الضروري إكمال تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وإضفاء الطابع المهني عليها.وخلال الفترة الانتقالية سيكون ضمان الاستمرارية أمرا أساسيا من خلال الإعداد لذلك على نحو شامل.إن أمن المواطنين ورفاههم، وكذلك استقرار البلد، على المحك.

وفي الختام، أود الإعراب مرة أخرى عن تقدير الاتحاد الأوروبي للإسهام الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي فيما يتعلق بالأمن، وبناء الديمقراطية، وسيادة القانون في هايتي.ونرحب بالأعمال التحضيرية للمرحلة الانتقالية التي يجب تحديدها بعناية لضمان استمرارية جهودنا المشتركة. وإن سلسلة الأحداث التي ستتوج بجعل الدولة الهايتية مسؤولة مسؤولية كاملة عن أمن مواطنيها وحماية المدنيين ستحتاج لأن يتم تعريفها والتخطيط لها وتنفيذها بشكل واضح، مع إيلاء اهتمام خاص لاحترام حقوق الإنسان في المجال الأمني وبلوغ العدالة النزيهة للجميع.ومن الضروري أن تكون الشرطة الهايتية والنظام القضائي مستعدين الاستعداد الكافي، بما في ذلك في هذه المجالات الرئيسية، عندما يتعين عليهما تولي جميع المهام التي تضطلع بها حاليا بعثة الأمم المتحدة.

وسيدعم الاتحاد الأوروبي، مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، السلطات الهايتية في تعزيز التزامها وجهودها الرامية إلى ضمان تحقيق مستقبل أفضل في جو يسوده السلام والديمقراطية والرفاه لجميع أبناء الشعب الهايتي.ومن المهم أيضا أن تطبق الأمم المتحدة على البعثات في المستقبل أفضل الممارسات والدروس المستفادة من البعثات التي تقوم الآن بالانسحاب، على نحو ما تفعل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنزويلا.

السيد رامبريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئة وفد فرنسا على توليه رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأود أيضاً أن أهنئ وفد إثيوبيا على دورها القيادي في الشهر الماضي. ونرحب أيضاً بحضور الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، السيدة ساندرا أونوري، التي استرشدت في عملها على رأس تلك البعثة غير العادية بالتزامها الثابت وتفانيها لتعزيز الاستقرار والتنمية للشعب الهايتي.

إن هايتي تحتل مكانة خاصة في وجدان الفنزويليين. فهاتان الأمّتان توحدهما روابط تاريخية وسياسية وثقافية عميقة تنبع من الكفاح من أجل الاستقلال. لقد كانت هايتي والثورة الهايتية مصدر إلهام لوطنيينا في القرن التاسع عشر ولمحررنا، سيمون بوليفار، الذي أيده، قبل ٢٠٠ عام، الرئيس ألكسندر بيتيون والهايتيون في خضم حربنا للاستقلال. يلتزم بلدنا التزاماً كاملاً

بالتنمية الاجتماعية لهايتي حرة وذات سيادة. ومنذ بداية ثورتنا البوليفارية، برئاسة القائد هوغو شافيز فرياس، توسّع تعاوننا مع هايتي وتعمّق بصورة استثنائية، وذلك التعاون مبني على مبدأي التضامن والعدالة الاجتماعية. ما يحفز معونة فنزويلا إلى هايتي هو إحساس عميق بالتضامن. ونحن نعترف بالجهود الملحوظة التي بذلتها هايتي في السنوات الأخيرة من أجل تعزيز السلام والاستقرار والتنمية. وبالرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات خطيرة نتيجة للأزمات الطويلة الأمد والعديد من الكوارث الطبيعية، التي كان لها أثر سلبي على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد الشقيق، وتتطلب تعاوناً مستمراً من جانب المجتمع الدولي.

لقد أجبرت القوى الاستعمارية هايتي على أن تدفع ثمناً غالياً من أجل حريتها واستقلالها. وطوال القرن التاسع عشر، أجبر الشعب الهايتي على دفع مبالغ طائلة إلى القوة الاستعمارية السابقة. وعلاوة على ذلك، اتسم القرن العشرون كلّه بالتدخلات العسكرية والديكتاتوريات الوحشية. ومما لا شك فيه أن كل ذلك قد أثر سلباً في استقرار البلد. ومن الضروري أن نتذكر تلك الأحداث على أنها الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار طوال تاريخ ذلك البلد الشقيق من أجل فهم سبب غرق الشعب الهايتي في أزمة عميقة من عدم الاستقرار السياسي وحالة مأساوية من الفقر والظلم الاجتماعي. لا تزال مكافحة الفقر من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية في هايتي، أفقر بلد في قارتنا الأمريكية، تحتاج إلى التضامن والدعم المباشر لآليات المساعدة المستقرة، بالإضافة إلى التعاون من أجل التصدي للتحديات والمشاكل الهيكلية في ذلك البلد. فعلى سبيل المثال، تشير البيانات المستقاة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، إلى أن أكثر من ٥ ملايين من الهايتيين، أي ما يعادل ٤٧ في المائة من السكان، كانوا يعانون من نقص التغذية. وهذا هو السبب في أنه يجب تركيز التعاون على خطة التنمية الاجتماعية، في إطار أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك التي تعالج مسألة القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة، مع التركيز على آثار الكوارث الناجمة عن تغير المناخ في منطقة البحر الكاريبي.

وفي السنوات الأخيرة، شهدت هايتي آثار الكوارث الطبيعية، التي كان لها أثر مدمر على سكانها وهيكلها الاقتصادي والمؤسسي. وما زالت عواقب زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ ومرور الإعصار ماثيو في عام ٢٠١٦ ملموسة وقد أدت إلى تفاقم مجمل الحالة في البلد، ولا سيما في القطاع الإنساني. وفي هذا الصدد، وكما فعلنا في الكوارث المماثلة في الماضي القريب، استجابت فنزويلا لطلب السلطات الهايتية بتوفير المساعدة العاجلة والمستمرة للمساعدة في التغلب على الصعوبات. وهذا هو جوهر التضامن والتعاون بين الأمم الشقيقة. ولهذا السبب سنواصل تقديم الدعم، عن طريق اتفاق النفط الكاريبي للتعاون في مجال الطاقة والتحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية، لجميع المبادرات والمشاريع التي منحتها السلطات الهايتية أولوية في مجالات التنمية الاجتماعية، والمساعدة الإنسانية، والتشييد، وإعادة التأهيل وصيانة الهياكل الأساسية والتعليم، التي كان لها أثر إيجابي على الناس. ومن الجدير بالذكر أنه منذ بداية الثورة البوليفارية، كان تعاون فنزويلا مع هايتي يهدف إلى تمكين الدولة الهايتية عن طريق تدعيم المؤسسات، كما يتضح من حقيقة أن جميع الأموال المقدمة للتعاون من جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى هايتي تديرها سلطات تلك الدولة الكاريبية. وبالمثل لا يزال بلدنا ومنذ عام ٢٠٠٥، في إطار اتفاق النفط الكاريبي للتعاون في مجال الطاقة، يوفر ١٠٠ في المائة من احتياجات البلد من إمدادات الوقود و ٢٠ في المائة من إنتاج الكهرباء في البلد، فضلاً عن مختلف المبادرات والمشاريع التي منحتها الحكومة الهايتية الأولوية، الأمر الذي كان له في السنوات الأخيرة أثر إيجابي على جهود إعادة الإعمار في بور – أو – برنس وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد الشقيق.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء تأثير تفشي وانتشار الكوليرا في هايتي منذ عام ٢٠١٠. ونثني على شجاعة الأمم المتحدة في الاعتراف بمسؤوليتها عن الانتشار الأولي للفيروس وفي إثبات التزامها بتقديم المساعدة المباشرة إلى ضحايا الوباء. وهذا هو السبب في أنه من الضروري تعزيز آليات مستقرة للتعاون لكي تتمكن من وضع استجابة فعالة وحسنة التوقيت بغية تعزيز خطة للقضاء على الكوليرا في هايتي ومن أجل الإسهام في الانتقال من التدخلات الإنسانية الطارئة إلى البرامج الإنمائية في البلد. وفي هذا الصدد، ندعم بقوة النهج الجديد للأمم المتحدة من أجل مكافحة انتشار الكوليرا. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ١٦١/٧١، قدمت فنزويلا مساهمة مالية إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي. وكان القصد من تلك المساهمة دعم مبادرة الأمين العام للاستمرار في معالجة كل من الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل في التعامل مع وباء الكوليرا في ذلك البلد الكاريبي الشقيق.

والآن بعد أن اختتم عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، سوف تركّز بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، التي ستخلفها بمهام جديدة، على دعم الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز سيادة القانون وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة مواصلة تقديم الدعم لشعب هايتي والعمل بالتنسيق الوثيق مع حكومة هايتي على أساس أولوياتها الوطنية وفي تقيد صارم بمبادئ السيادة والاستقلال وتقرير المصير لذلك البلد. وفي سياق عملية تعزيز المؤسسات، ينبغي أن ندعم إمكانية إنشاء قوة مسلحة محترفة لديها ولاية لصون سيادة تلك الدولة واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية.

وتقرّ فنزويلا وتُريد أن تُثني على أداء بعثة الأمم المتحدة وجميع موظفيها، المدنيين منهم والعسكريين، وكذلك القوات المساهم بها من جانب مختلف دول أمريكا اللاتينية، ولا سيما البرازيل والأرجنتين وأوروغواي وشيلي وبيرو وغواتيمالا. وفي هذا الصدد، تؤيد فنزويلا مبادرة حكومة الرئيس جوفنيل موييز لتعزيز عملية الحوار الوطني والإصلاح الدستوري، فضلاً عن مبادرته الرامية إلى معالجة عدد من المسائل الهامة التي تواجه البلد من خلال إنشاء عدد من اللجان الرئاسية التي تتألف من ممثلي مختلف القطاعات على الصعيد الوطني. ونعتبر أنه من الحيوي مواصلة الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١.

وفي الختام، سيظل بلدنا جزءاً من الجهود الإقليمية المبذولة في إطار التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية والمعاهدة التجارية للشعوب واتفاق النفط الكاريبي للتعاون في مجال الطاقة، وفي إطار تعاون الأمم المتحدة مع الشعب الهايتي، بغية مساعدة ذلك البلد في التغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي أثّرت على مدى عقود من الزمن في الشعب الهايتي الشقيق في أرض بيتيون. هذا التعاون ضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى بغية الإسهام في الاستقرار السياسي وتعزيز المؤسسات في تلك الدولة الكاريبية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل بيرو بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي. وأود أيضا أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، السيدة ساندرا أونوري على إحاطتها الإعلامية، ونغتنم هذه الفرصة لنكرر الإعراب عن امتنان شيلي لها على جهودها الدؤوبة الرامية إلى تحقيق الاستقرار والديمقراطية والازدهار في هايتي. وقد كان التزامها تجاه الشعب الهايتي وتجاه قيم المنظمة مثالا يحتذى به. كما نرحب اليوم بحضور الممثل الدائم لهايتي، السفير دينيس ريجيس.

بدأت شيلي دعمها لهايتي في أوائل شهر آذار/مارس عام ٢٠٠٤ بإرسال ٣٤٠ فردا. وكانت هذه أكبر وحدة تنشرها شيلي على الإطلاق في بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وعلى مدى الـ ١٣ عاما الماضية، بلغ مجموع الوجود الشيلي في هايتي أكثر من ٠٠٠ ١٢ رجل وامرأة، بما في ذلك القوات العسكرية وضباط الشرطة.

وكما قالت الرئيسة باشليت عندما استقبلت آخر أفراد قواتنا عند عودتهم إلى سانتياغو، فإن جميع النساء والرجال الذين عملوا في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي طوال ١٣ عاما من عملها، كانوا سفراء لبلدانهم، يعملون مع أشقائنا الهايتيين بالنيابة عن بلدانهم وشعبهم. إن شيلي والمجتمع الدولي لن ينسيا أبدا تضحيات أولئك الذين خدموا هذه البعثة لصالح تحقيق أهداف السلام والأمن.

وفي حين أن الوجود العسكري للأمم المتحدة في هايتي قد وصل إلى نهايته، فإن المبادئ التي أرشدتنا هناك ستكون صالحة مثلما كانت دائما. وستواصل شيلي دعمها وتعاونها، إلى جانب دعم وتعاون الجهات الفاعلة الأخرى، الاستفادة من الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الـ ١٣ الماضية، ولا سيما في مجال التعاون لأغراض التنمية، ووفقا لأولويات هايتي. والواقع أن الأمم المتحدة لا تغادر هايتي، بل يجري تغيير وجودها لكي تبدأ مرحلة جديدة بتحديات جديدة في توطيد السلام والتنمية في هايتي. ويحدونا الأمل في أن تقوم بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، التي خلفت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بجني ثمارها في دعم الشعب الهايتي، وأن تسهم إسهاما ملموسا في تحقيق سيادة القانون والاستقرار.

وسيضطلع فريق الأمم المتحدة القطري أيضا بدور رئيسي في تقديم الدعم لهايتي في تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مؤسساتها واحترامها لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ترحب شيلي بتعيين السيدة جوزيت شيران مبعوثة خاصة للأمين العام، ونؤكد لها دعمنا لعملها الهام المتمثل في وضع استراتيجية شاملة لتنفيذ نهج المنظمة الجديد لمكافحة الكوليرا في هايتي، ودعم الجهود التي تبذلها هايتي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ينبغي لنا أن نذكر أيضا أهمية مواصلة تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية، التي تؤدي دورا رئيسيا في توطيد استقرار هايتي. وفي هذا الصدد، نقر بالحملة التي نفذتها الشرطة الوطنية، بدعم من البعثة وبالتعاون مع وزارة شؤون المرأة وحقوقها، من أجل تعزيز توظيف النساء، ونحث السلطات على مواصلة دعم مشاركة النساء على قدم المساواة في القطاع الأمني، وكذلك في هيئات صنع القرار ذات الصلة.

وفي الختام، نكرر التزام شيلي تجاه هايتي بلدا وشعبا، ونؤكد من جديد أهمية الاستمرار في دعم هذه الدولة الشقيقة في مسؤوليتها عن تنميتها. كما أننا نشيد بعمل جميع الممثلين الخاصين السابقين. ونشكر البرازيل، التي ساهمت بأفراد عسكريين خلال تلك السنوات، وكذلك نشكر جميع أفراد الجيش والشرطة والموظفين المدنيين في البعثة، ونشيد بذكرى أولئك الذين ضحوا بحياتهم في سبيل أداء هذه المهمة النبيلة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد جاكوملي دا سيلفا (البرازيل) (تكلم بالفرنسية): أشكر فرنسا على عقد هذه المناقشة. أشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، على إحاطتها الإعلامية المفصلة، وأؤكد مجددا على تقدير حكومتي لها على قيادتها. كما أشكر الممثل الدائم لهايتي، السيد دينيس ريجيس، على بيانه.

أود أن أبدأ بالاعتراف بجهود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في دعم العملية السياسية في البلد على مدى السنوات الـ ١٣ الماضية. فقد أظهرت البعثة الإمكانات التي بوسع النهج الابتكارية تقديمها، ويمكن لذلك أن يكون نموذجا لعمليات حفظ السلام المقبلة في أماكن أخرى من العالم.

وتشمل جهودها الإيجابية التنسيق الذي قامت به بين لموظفين المدنيين والأفراد العسكريين في الميدان، واستراتيجيات التواصل المجتمعي الرامية إلى بناء الثقة والدور الملحوظ للمرأة في جميع مجالات عملية تحقيق الاستقرار.

نؤكد أيضا على أهمية الأدوات، مثل برنامج الحد من العنف المجتمعي والمشاريع السريعة الأثر، التي اضطلعت بدور هام في دعم الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق الاستقرار، وكانت حاسمة في تعزيز سيادة القانون في هايتي. وكما أبرز تقرير الأمين العام (S/2017/840)، فقد نفذت البعثة ٧٨٨ ١ مشروعا من هذه المشاريع السريعة الأثر التي تغطي مجالات واسعة النطاق، مثل حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد وحماية البيئة وإمدادات مياه الشرب.

لقد كانت السنوات الـ ١٣ الماضية تجربة فريدة وغير مسبوقة بالنسبة للبرازيل التي تولت قيادة قوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ونشرت أكثر من ٠٠٠ ٣٧ جندي لمساعدة السلطات الهايتية على ضمان بيئة مستقرة وآمنة لسكانها وإعادة بناء البلد عقب الكوارث الطبيعية المختلفة.

وقد أعيد تأكيد التزام البرازيل طوال فترة ولاية البعثة، مرة أخرى، في قرار قواتنا المتعلق بإعادة تنشيط عملياتها مؤقتا لدعم الهايتيين أثناء مرور إعصار إيرما.

وستواصل البرازيل دعم مبدأ حفظ السلام الذي يساهم حقا في استدامة السلام. نحن نؤيد النهج المتكاملة للولاية التي تعزز الاستقرار والحوار والمصالحة والتنمية وحقوق الإنسان.

وسرنا أن نرى في تقرير الأمين العام بأن التخطيط لإنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي قد حقق تقدما كبيرا، بما يتماشى مع المعايير المنصوص عليها في القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧). نحن نشيد بالانتقال السلس للمهام من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي والسلطات الهايتية والفريق القطري والشركاء الآخرين، الأمر الذي تطلب مشاورات وثيقة بين فريق إدارة البعثة والسلطات المحلية، كانت أساسية.

ونود التأكيد على الأهمية البالغة لتطوير قوات الشرطة من بين المهام العديدة التي ستضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة. وعلى الرغم من تحسن قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، فإن هذه المؤسسة الفتية نسبيا ما زالت تواجه تحديات كبيرة. ونشيد بالجهود المبذولة الرامية إلى تنفيذ خطتها الاستراتيجية تنفيذا تاما، ولا سيما الهدف المتمثل في زيادة النسبة بين عدد أفراد الشرطة والسكان، فضلا عن النسبة المئوية للنساء في قوات الشرطة، ونحن نؤيد الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى الشركاء الدوليين لزيادة دعمهم للجهود التي تبذلها حكومة هايتي في هذا المجال.

ونحن نتفق مع تقييم الأمين العام بأن هناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من التدابير لحماية وتعزيز حقوق المرأة. وعلى سبيل المثال، فإنه ينبغي نقل دور المدافع عن حقوق الضحايا، من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، بغية التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين.

يمثل العنف الجنسي في عمليات حفظ السلام أحد الشواغل الرئيسية بالنسبة للأمم المتحدة. وكانت بعثة الأمم المتحدة دائما شديدة الصرامة في التعامل مع الحالات النادرة من الاستغلال والانتهاك الجنسي التي لم يرتكب أيّاً منها حفظة السلام البرازيليون. تؤكد البرازيل من جديد التزامها بدعم كل المبادرات الرامية إلى مكافحة هذه الجرائم.

ونشكر المبعوثة الخاصة إلى هايتي على استراتيجية في مكافحة الكوليرا.

ونحيط علماً بالانخفاض في عدد حالات الإصابة بالمرض خلال السنة الماضية. وندعو الدول إلى مضاعفة جهودها من أجل تأمين الحصول على الأموال الضرورية لتنفيذ الخطط الوطنية والدولية الرامية إلى وقف انتشار المرض.

إن عمل الأمم المتحدة في هايتي لم ينتهِ. ونحن نتفق مع ملاحظة الأمين العام بأن نجاح بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي سيتوقف، إلى حد كبير، على قدرتها على إقامة علاقة سريعة للشراكة والتفاهم المتبادل والتعاون مع الحكومة.

إن نهاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار والانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة يمثلان خطوة إلى الأمام في بناء ثقافة السلام، ولكن لا يمكن كفالة الأمن والتنمية في هايتي، كما ذكر الأمين العام في تقريره، إلا بمعرفة السلطات الوطنية وأبناء هايتي أنفسهم.

إننا نولي اهتماماً وثيقا للتطورات السياسية الأخيرة وندعو إلى الاعتدال من قبل جميع الأطراف في هذا المنعطف الهام بالنسبة للبلد.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام البرازيل الطويل الأجل بهايتي وتضامنها معها، وكذلك ثقتنا بعزم ومثابرة شعب هايتي على النجاح في سعيه إلى تحقيق الاستقرار والديمقراطية والازدهار.

الرئيسة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جامايكا.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن خالص تقديري لكم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه المناقشة العامة حسنة التوقيت بشأن الحالة في هايتي. كما أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، على إحاطتها الإعلامية الشاملة، وكذلك على إسهاماتها القيمة في عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، طوال فترة ولايتها.

لقد وصلت كل من هايتي والأمم المتحدة إلى منعطف حاسم يتمثل في الانتقال من بعثة تحقيق الاستقرار إلى خليفتها، بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وتدرك جامايكا منذ زمن طويل الدور الهام الذي تقوم به عمليات حفظ السلام في صون السلم والأمن الدوليين، وتقدر الدور الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في دعم هايتي منذ إنشائها. ونذكر على وجه الخصوص الاستجابة الحيوية للإغاثة من الطوارئ التي وفرتها البعثة في أعقاب زلزال عام ٢٠١٠. وندرك أن نطاق اختصاص البعثة ظل واسعا على مر السنين، حيث شمل تلبية الاحتياجات الاجتماعية والسياسية والإنمائية البالغة الأهمية لهايتي.

وكما أفاد الأمين العام في هذا الشهر، سجلت بعثة الأمم المتحدة العديد من الإنجازات الواضحة، من قبيل تنفيذ أكثر من ١ ٧٠٠ من المشاريع ذات الأثر السريع والتقدم الذي أحرزه برنامج الحد من العنف المجتمعي في المناطق الحضرية التي تشكل الفئات الضعيفة غالبية سكانها وتنفيذ الآليات المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل وإنشاء لجان للإشراف على تنفيذ معاهدات محددة، مثل اتفاقية حقوق الطفل. غير أن ما يتسم بأهمية بالغة في هذا الوقت، هو بذل جهود متضافرة من أجل توسيع نطاق إمكانية اللجوء إلى القضاء وتعزيز مؤسسات سيادة القانون، بما في ذلك الشرطة الوطنية الهايتية.

ولئن كان نطاق الإنجازات التي سجلتها البعثة أمرا جدير بالثناء، فإن الوقت قد حان الآن لنوجه اهتمامنا صوب تدعيم المكاسب التي سجلتها البعثة على مدى أكثر ١٣ سنة من عملها. ولذلك، فإننا نؤيد التزام المجتمع الدولي بالحفاظ على مشاركته النشطة من خلال شراكة فعالة مع حكومة وشعب هايتي، وهما يمضيان قدما في مسيرتهما نحو تحقيق الاستقرار وتوطيد الديمقراطية.

وأكرر دعم جامايكا القوي للإجراءات العاجلة التي يجب أن يتخذها المجتمع الدولي من أجل معالجة الحالة الصحية والإنسانية الناجمة عن ظهور الكوليرا في هايتي ووجودها فيها. وندرك أنه

لا يوجد حل بسيط لهذه الحالة المؤسفة ونقدر الخطوات التي تتخذها الأمم المتحدة والشركاء الآخرون لمعالجة آثار الكوليرا في هايتي. وتتطلع جامايكا إلى التنفيذ الفعال للاستراتيجية ذات الأجزاء الثلاثة التي وضعتها مبعوثة الأمم المتحدة الخاصة إلى هايتي، والتي تشمل التعبئة المالية لمعالجة العجز الكبير في التمويل الذي يعوق التنفيذ الكامل للاستجابة العامة للحالة الحرجة للكوليرا في هايتي. وقد كان من دواعي سرور جامايكا، في ذلك الصدد، أن تيسر، إلى جانب المكسيك، قرار الجمعية العامة ١٦١/٧١ باء، المتخذ في تموز/يوليه، والذي يدعو الدول الأعضاء إلى القيام طوعا بإعادة توجيه أي أموال غير مستعملة من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي.

وإذ نضع في اعتبارنا ضرورة ضمان إيلاء الأولوية للاحتياجات المتبقية، فإننا، نحث على إيلاء الاهتمام لمعالجة المسائل المحيطة بإصلاح العدالة وتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك حماية حقوق المرأة وتعزيزها. ونشير إلى أن المجالات المثيرة للقلق تشمل طول فترات الاحتجاز السابق للمحاكمة واكتظاظ السجون.

ومع انسحاب بعثة الأمم المتحدة، تسلم جامايكا بأهمية ضمان تنفيذ الفترة الانتقالية بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. ويتمثل الهدف من ذلك في التمكين من عملية سلسة وحذرة وتدريجية لتحويل الأصول ونقل المهام إلى بعثة دعم نظام العدالة والسلطات الهايتية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بما يتوافق مع احتياجات هايتي على أرض الواقع. وتتفق جامايكا مع الأمين العام في إشارته إلى أنه لا يمكن صياغة الخطط الأمنية والسياسية والإنمائية لهايتي في نهاية المطاف إلا بمعرفة السلطات الوطنية وسكان هايتي.

وأؤكد مجددا التزام حكومة جامايكا طويل الأجل تجاه هايتي وشعبها، إذ يمضيان على الطريق نحو التنمية المستدامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.